



PROVISIONAL

A/38/PV.48

14 November 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك،

يوم الثلاثاء ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥ / ٠٠

(باكستان)

السيد شاه نواز

الرئيس :

(نائب الرئيس)

(فنزويلا)

السيد مارتيني اورادينت

نائب :

(نائب الرئيس)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلام والامن الدوليين ومبادرات السلام [١٤٢] (تابع)

ألقى كلمات :

السيد ناتورف (بولندا)

٠٠ / ٠٠

السيد مونيوز ليدو (المكسيك)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750,2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64271/A

السيد هيريرا كاسيرس (هندوراس)
السيد تسفكوف (بلغاريا)
السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية)
السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد فيغيردو (انغولا)
السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية)
السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)
السيد فوانه توان (فييت نام)
السيد فيشر (النمسا)
السيد نينغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية)
السيد كولا فيتش (تشيكوسلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٥البند ١٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادئ السلم
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اذكر الممثلين بأنه وفقا
 للمقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة هذا الصباح ، فان قائمة المتكلمين في هذا البند
 ستقفل في الخامسة بعد ظهر اليوم .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومتي تشاطر
 المجتمع الدولي قلقه العميق ازاء التدهور المستمر للحالة في أمريكا الوسطى الذي يعرض
 السلم والامن الدوليين لخطر بالغ .

ان حكومتي تعتبر ان التوتر الحالي وزيادة التهديد العسكري في أمريكا الوسطى ،
 بالدرجة الاولى ، نتيجة للأعمال التي تقوم بها الحكومة الحالية للولايات المتحدة . وفي
 الحقيقة ، فان الولايات المتحدة تشترك الآن في حرب غير معلنة ضد شعب وحكومة نيكاراغوا .
 وفي الوقت نفسه ، فانها لا تزال مستمرة في تدخلها العسكري في الحرب الأهلية في السلفادور
 وتشترك في عمليات مباشرة ضد قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، الجبهة
 الديمقراطية الثورية . وكما هدف آخر للأعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة
 التي تبذل ما في وسعها لعزلها في نصف الكرة الغربي ، وتعتبرها مسؤولة عن فشل سياسة
 الولايات المتحدة في المنطقة .

ان التدخل العسكري الأمريكي في غرينادا كان شهادة جديدة على سياسة القوة
 التي تتبعها الولايات المتحدة بتجاهل تام لمعايير القانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق
 الامم المتحدة ، وكذلك مبادئ السلوك الدولي المعترف بها عالميا . ان الاستخدام غير
 الجائز للقوة ينبغي أن يرى باعتباره حلقة في سلسلة طويلة من التهديد والتخويف والضغط
 والعدوان ضد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي .

وعندما تكلمت بولندا بشأن مسألة غرينادا في مجلس الأمن ، باعتبارها عضواً في ذلك الجهاز المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، أدانت التدخل المسلح للولايات المتحدة اداة قوية ، وطالبت بالوقف الفوري لهذا الغزو وانسحاب القوات الأجنبية من الجزيرة . ان هذا العدوان اوضح بجلاء ان اهداف سياسة حكومة الولايات المتحدة الحالية لا ترمي الى الدفاع عن حقوق الانسان أو الديمقراطية كما تدعي ، ولكنها ترمي الى اخضاع الامم الاخرى للمصالح الأمريكية .

ان الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا ، التي تم التخطيط لها أساساً لتكون سرية ، اخذت الآن شكل العمليات المكشوفة التي تهدف الى تدمير المطارات والجسور ومصادر القوى ومؤن الغذاء . ويجري تنفيذها وتمويلها أساساً عن طريق وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة . ويجري أيضاً تدريب الاعضاء السابقين في الحرس الوطني السوموزي في هندوراس المجاورة بواسطة وكالة المخابرات المركزية وجيش الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتم تزويدهم بالأسلحة الأمريكية مع تقديم التعليمات والنصائح من الخبراء العسكريين الأمريكيين ، ثم يرسلون الى نيكاراغوا عبر الحدود . لقد تسببوا في الحاق اضرار بالغة بالاقتصاد ، وفي معاناة شعب هذا البلد بصورة لا يمكن وصفها . وتجرى المناورات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وهندوراس على نطاق لم يسبق له مثيل بغية توجيه ضغط عسكري ضد حكومة نيكاراغوا .

ان لهذه النشاطات الشريرة التي ترتكبها حكومة الولايات المتحدة هدفاً واضحاً هو زعزعة الاستقرار والاطاحة ، في نهاية المطاف ، بالحكومة الساندينية لكي يفرض على ماناغوا نظام تختاره الولايات المتحدة ، يتم تشكيله من المهاجرين المذمومين من نيكاراغوا . انه اجراء يهدف الى فرض المعاداة للشيوعية على بلدان أمريكا اللاتينية بشكل عام ، وعلى جيران الولايات المتحدة بشكل خاص . ان تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الامم المتحدة وينتهك جميع قواعد معايير القانون الدولي في هذا الصدد .

ان حكومة الولايات المتحدة - ان تقوم باتهام نيكاراغوا بتصدير الثورات بهدف وهي يرمي الى توسيع دائرة النفوذ السوفيياتي والكوبي في امريكا الوسطى ، تسعى في الواقع الى ايجاد تبرير لكبح جماح جميع التحولات التقدمية التي يمكن أن تحدث نتيجة للعملية الطبيعية وهي : تحرير امريكا اللاتينية والكاريبي .

وتنظر واشنطنون الى الحرب الأهلية الدائرة في السلفادور والى الاجراءات الدفاعية التي تتخذها حكومة ماناغوا ، من الناحية التقليدية ، في اطار المواجهة بين الشرق والغرب . وعلى أية حال ، فالواضح أن السبب الرئيسي للصراعات المحلية يرجع الى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المجحفة القائمة في بعض بلدان هذه المنطقة ، ولا سيما في السلفادور . وان المحاولات التي تعزوة على التغيير في أمريكا الوسطى الى المواجهة بين الشرق والغرب ، لا تعدو أن تكون في الحقيقة محاولة مكشوفة لتشويه الصورة الحقيقية للأوضاع السائدة في هذه المنطقة كي تبرر سياسة التدخل الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول هناك .

لقد وصل التوتر الزائد في أمريكا الوسطى وعلى الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس ، والحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا خاصة الى أبعاد خطيرة للغاية . وتتزايد تصريحات واشنطنون العدوانية . وهناك تبريرات مكشوفة لممارسة أعمال التدخل . ولا يستطيع المرء أن ينظر الى ذلك كله إلا باعتباره دعوة لا تدخل شريعة الغاب في القانون الدولي .

لقد لاحظنا بقلق ماثل بيان السيد فريد ايكل ، نائب وزير الدفاع الأمريكي الذي قرر فيه أنه لا يمكن الحديث عن الاستقرار في أمريكا الوسطى ما دامت الحكومة الساندينية لا تزال في السلطة . وهكذا تعترف ادارة الولايات المتحدة ذاتها بأنها لا تسعى الى اتفاق قائم على التفاوض وإنما تسعى الى حل عسكري في أمريكا الوسطى . وما الاهتمام المتسم بالنفاق بالديموقراطية أو بحقوق الانسان إلا ستار من الدخان يخفي أعمالا عدوانية ودافعها جغرافية سياسية وتستترشد بمنح الحرب الباردة .

وتعزى سياسة الولايات المتحدة العدوانية في المنطقة ، في الحقيقة ، الى الاتجاهات المحافظة المتطرفة للإدارة الحالية في واشنطنون التي تدور الأسئلة حولها داخليا بل وحتى من جانب أقرب حلفاء الولايات المتحدة . ويتعين كشف وإدانة هذه الاتجاهات الخطيرة التي تسود سياسة الولايات المتحدة الخارجية على المستوى العالمي .

لقد كانت مشاكل الأوضاع في أمريكا الوسطى موضوعا لمناقشة دارت في مجلس الأمن هذا العام ، عندما نظر هذا الجهاز الشكوى المقدمة من نيكاراغوا ضد حكومة الولايات المتحدة . وقد كشفت المناقشات عن أن هناك خطرا حقيقيا يتهدد السلم والأمن الدوليين .

وأتاح من ناحية أخرى لدول مجموعة كونتادورا ونيكاراغوا التقدم بالمبادرات السلمية . وليس هناك أدنى شك بشأن الجانب الذي يتركز حوله التعاطف الدولي . بيد أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار حول هذه المسألة . ولذلك ، ينبغي أن تكون مناقشة الأوضاع في أمريكا الوسطى في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، من وجهة نظرنا ، مفيدة بحيث تمكن من تخفيف التوتر وحماية بلدان المنطقة التي يتهددها خطر التدخل .

لقد دفع الوعي بالأخطار الكامنة في الوضع الراهن الدول الأربع في مجموعة كونتادورا إلى البحث عن حل سلمي للأزمة في المنطقة . وقد عبّر وفد بلادي في خطابه في مجلس الأمن في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ عن تقديره لجهود حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وينبغي أن تشفي جمعيتنا على إعلان كانكون الصادر عن رؤساء البلدان الأربعة المذكورة ، وعلى وثيقة التعهدات الصادرة عن مجموعة كونتادورا . وترحب حكومتي بالمقترحات الرسمية المقدمة من نيكاراغوا بضمان السلم والأمن لدول أمريكا الوسطى وتأييدها . ومما يستحق الذكر أن هذا الاقتراح المركب قد صيغ في إطار كونتادورا ويقوم على أساس وثيقة أهدافها . وتشكل هذه الوثائق والمقترحات أساساً عريضة لبناء حل سلمي دبلوماسي عادل للنزاع في المنطقة .

ويرى وفد بلادي ، أنه من المحتم أن تدين الجمعية العامة العدوان على نيكاراغوا ، وذلك بالنظر لخطورة الحالة ، وأن تدعو الولايات المتحدة لأن توقف ضغوطها العسكرية ضد هذا البلد ، وأن تحت مجموعة كونتادورا على مواصلة سعيها من أجل الوصول إلى حلول سلمية وأن ترحب بمبادرة نيكاراغوا السلمية .

لا يمكن أن يقوم سلم دائم وعادل في المنطقة ما دام النزاع الداخلي في السلفادور لم يسوَّ أيضاً ، ولهذا ، ينبغي أن نطالب بوقف التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور ووقف جميع أنواع المساعدات العسكرية لحكومة السلفادور . ونطالب مجموعة كونتادورا باستخدام ساعيها الحميدة بغية البدء من جديد في إجراء الحوار بين حكومة السلفادور وبين الجبهة الثورية الديمقراطية وجبهة التحرير القومية فارابونددو مارتي وتطوير هذا الحوار .

وينبغي ألا تدخر الأمم المتحدة وسعا لتعزيز الاسترخاء ، ووضع حد لمشاكل النزاع في المنطقة وتشجيع الحوار والتفاهم في أمريكا الوسطى . وينبغي أن ندعو إلى الامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض السلم والاستقرار في المنطقة للخطر ، مع تأكيدنا في الوقت نفسه من جديد على مبادئ وغايات ميثاق الأمم المتحدة بما تتضمنه من حق الشعوب غير القابيل للتصرف في تقرير أشكال الحكومات التي تختارها . وأن أهم الأهداف هو ضمان الامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي وخلق ظروف سياسية تضمن الأمن الدولي والسلامة الإقليمية والسيادة لدول المنطقة على هذا الأساس . ولا زالت أمامنا الفرصة سانحة للحيلولة دون تحول هذا الجزء من المنطقة إلى بؤرة داعة للتوتر ، مثل تلك البؤرة الموجودة في الشرق الأوسط . ويمكننا أن نرسي أسس التفاهم والتعاون في المنطقة إذا ما أظهرنا أقصى قدر من حسن النية .

السيد مونيوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان ادراج البند

المعروض علينا في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة كان قرارا ذكيا جاء في أوانه المناسب . ان الأحداث التي تجرى في أمريكا الوسطى تتطلب موقفا سياسيا قاطعا وحاسما من جانب الدول الأعضاء وتتطلب قرارات متسقة من جانب الأجهزة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين .

وخلال المناقشة العامة ، استمعنا إلى الغالبية العظمى من الوفود تشير إلى أزمة أمريكا الوسطى بقلق عميق ، وتدعو إلى احترام مبادئ الميثاق ، وتدعو أيضا إلى البحث عن تسويات سياسية قائمة على التفاوض . وتفرض الأحداث الشيرة التي وقعت في الكاريبي في الآونة الأخيرة أكثر وأكثر التعجيل بقيام مبادرات السلام التي جرى القيام بها ، فضلا عن مطالبة جميع الدول بالاحكام عن التدخل السياسي واتخاذ أية اجراءات عسكرية قد يكون من شأنها أن تؤدي إلى مواجهة واسعة النطاق .

ان التوتر الاقليمي قد بلغ نقطة الخطر . وهناك زيادة مستمرة في عدد وكثافة الحوادث المسلحة ، والنزاعات على الحدود ، وأعمال الارهاب والتخريب ، ونقل الأسلحة والاتجار فيها ، والتهديدات الخارجية . كل هذا يصعد ويعزز الروح العسكرية ، ويحد من الامكانيات السياسية المطلوبة للتفاوض .

ومما يثير الانزعاج بصفة خاصة ، زيادة عدد المناورات وعمليات استعراض القوة ، وزيادة أنشطة الاحلاف العسكرية ، واقامة القواعد العسكرية ، وانتشار العمليات العلنية والسرية التي ترمي الى اشاعة القنطة بالنسبة لحكومة نيكاراغوا ، وعرقلة المبادرات التي تتخذ لاقرار السلم .

لقد وصل وعي العالم بالحالة في امريكا الوسطى الى ذروته ، وبتزايد الشعور بالقلق ازاء الآثار التي قد تترتب على تردى هذه الحالة فيما يتعلق بأمن جميع شعوب الأرض . وبتوافق رأى الجميع في رفض محاولات تغيير توازن القوى عن طريق التدخل الأجنبي ، وفرض قرارات منفردة كان من الضروري ان تتخذها الدول ذات السيادة بنفسها .

وفي هذا الصدد ، أعلن الرئيس المكسيكي ميغيل دى لا مدريد ، أن أحدا لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالعمل ضد ارادة الشعوب ، وينتهك بذلك المعايير الأساسية للقانون الدولي . وأكد ايضا على ما يلي :

" لا يخفى على أحد ان الحروب الامبريالية هي الملاذ الباهظ التكاليف الذى يلجأ اليه اولئك الذين يسعون الى التدمير ، والذين يتذرعون بغية تحقيق أهداف عقيمة ، بالدفاع عن مبادئ جغرافية - سياسية وهمية لاغتصاب الأمن الحقيقي للانسان . ونحن نرفض بشدة هذه المواقف التي تنتهك التطلعات المشروعة للشعوب " .

لقد أعلن ، السيد برنارد وسيبولفيدا وزير خارجية المكسيك من هذه المنصة ما يلي :

" هناك ثلاثة أوجه رئيسية للسياسة الدولية في الأزمة الراهنة لأمريكا الوسطى . أولا ، هناك البحث عن أشكال تنظيمية جديدة تلبي احتياجات وطموحات جميع الشعوب . وهناك ثانيا ، الكفاح من أجل التوصل الى تعايش اقليمي يأخذ في اعتباره المصالح المشروعة لجميع البلدان المعنية ، بمنأى عن المواجهات الاستراتيجية الشاملة . وهناك ، أخيرا ، اليقين القائل في انه مازال هناك متسع لتسوية المنازعات عن طريق الحل السياسي ، باعتبار ذلك البديل الوحيد للجوء الى استخدام القوة " .

(A/38/13 ، ص ٧١)

وأكد أيضا على ان أمريكا اللاتينية تعاني اليوم من الصراع الضارب في القدم بين أولئك الذين يرغبون في ابقاء النظام الاجتماعي القائم على السلطة المطلقة دون تغيير ، وبين الذين يسعون الى تغييره وقال السيد سيبولفيدا ان مقاومة التغيير تطيل الأزمة وتزيد لها تفاقمًا ، وتزيد المواجهة الايديولوجية سوءا .

لقد اكدت المكسيك مرارا على ان السلم في أمريكا الوسطى لا يمكن تحقيقه الا عن طريق احترام كامل لحق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل . ولقد اصررنا على ان النزاعات في المنطقة يجب الا تشوه بالمواجهة بين الشرق والغرب . ان حل أزمة أمريكا الوسطى يتطلب وقف جميع المحاولات التي ترمي الى فرض السيطرة الأجنبية ، فضلا عن العمل المستمر في مجالي التفاوض السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ان حكومة المكسيك بذلت جهودا دؤوبة للنهوض بمبدأ التعايش القائم على الاحترام ، والتعنية لشعوب أمريكا الوسطى والكاريبي . ودعونا مرارا وتكرارا الى نبذ التهديد باستعمال القوة ، والى احترام حق جميع البلدان في ان تختار انظمتها السياسية والاقتصادية التي تتسق أكثر من غيرها ومصالحها ، وتتمشى مع مبدأ التعدد السياسي وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

ان مشاكل امريكا الوسطى متشابكة تماما ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا ننسى هوية كل بلد على حدة ، ومؤسساته السياسية ، ووجود الثورات الوطنية ، وأسبابها وجذورها العميقة . ولقد أكدت المكسيك على ان تغيير الوضع القائم في بلد أو أكثر يجب الا يعرض التعايش الاقليمي للخطر ، ويجب بالضرورة ألا يشكل خطرا على توازن القوى في العالم .

وعلى العكس من ذلك ، ينبغي لنا أن نعمل من أجل خلق ظروف تؤدي الى التطور الذاتي المستقل لكل شعب بغير تدخلات لا لزوم لها . ويتعين علينا ان نضع حدا لتلك الدورة من التدخل الأجنبي التي طال امدها ، والتي اصابته امريكا اللاتينية ولا تزال ، واسهمت ، بزيادة قبضة السيطرة ، في تكريس أنظمة القمع الداخلية . ان المكسيك انطلاقا من هذه المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية ، وعلى نحو يتسق ومبادئها السابقة ، انضمت هذا العام الى بنما وفنزويلا وكولومبيا في جهد مشترك يرمي الى تعزيز الحوار في امريكا الوسطى بموافقة الدول المعنية بشكل مباشر ، وبتأييد من المجتمع الدولي .

وفي تموز/يوليه الماضي ، اعتمد رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا اعلان كانكون ، الذي وضع اطارا أساسيا سليما لعملية التفاوض عن طريق مجموعة من الالتزامات تجعل من الممكن ضمان السلم الدائم .

لقد اعتمدت وثيقة تتضمن الاهداف في شهر أيلول / سبتمبر ، وتم التصديق عليها بعد ذلك ، وهي تحدد الارضية الاساسية المشتركة التي استندت اليها المقترحات التي تقدمت بها بلدان امريكا الوسطى الخمس . وتتضمن الوثيقة التزاما بالهدوء فوراً في مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاقات ومن أجل اعتماد الصكوك القانونية اللازمة لتحقيق الاهداف المقترحة .

ولكن من الواضح بجلاء أن الحل التفاوضي للصراعات في امريكا الوسطى يتطلب توفر مناخ يدفع الى الحوار . وطالما استمر استخدام القوة واستمرت محاولات اثاره القلاقل وممارسة التدخل الأجنبي في أكثر أشكاله سفوراً وبصورة صارخة ، فان فرص اقامة الاطار السياسي الضروري لجهود صنع السلام ستتضاؤل .

ولهذا السبب ، أصرت المكسيك على ضرورة أن تكون الأعمال والالتزامات متشعبة مع الكلمات . ومن هنا كان الموقف الذي اعتمدته الدول الاعضاء في الامم المتحدة في هذا الخصوص مواتياً ومناسباً للغاية . ورغم الشكوك التي أثارها في البداية البعض حول قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الا أنه قد شكل اسهاماً قيماً في عملية صنع السلام . ونأمل في أن تؤكد الجمعية العامة الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في جهود صنع السلام، وانها سوف تعزز الجدار الواقى الذى نقيمه ضد العدوان الأجنبي .

وليس من سبيل لتفسير قرار هذه الجمعية العامة الذى يلتزم بمبادئ ميثاقنا ، على انه عقبة أمام جهود مجموعة كونتادورا ؛ بل على العكس من ذلك فانه سيوضح موقف الوعي الدولي بشأن قضية امريكا الوسطى ، ومن ثم سيمثل مساندة هامة لعملنا .

ان امريكا الوسطى تواجه أوقاتاً عصيبة ، فاما أن نحزز تقدماً في طريق المفاوضات أو نترك أنفسنا تحت رحمة أعمال العنف الطائشة . وهذا الموقف البالغ الحساسية الذى تواجهه المنطقة يجعل من المستصوب بل ومن الامور العاجلة أن تتخذ الجمعية العامة موقفاً بالنسبة لمختلف جوانب الصراع في امريكا الوسطى .

ان الاحداث الاخيرة في منطقة الكاريبي تجعل من الضرورى أن نؤكد من جديد حق كل بلدان المنطقة في العيش في سلام وفي تقرير مستقبلها بعيداً عن التدخل الأجنبي،

بالإضافة الى التأكيد مرة أخرى على الالتزام بالاحترام الكامل لاستقلال وسيادة تلك البلدان .

ويجب ادانة أى عدوان ضد وحدة أراضي دول المنطقة وبصفة خاصة ضد نيكاراغوا التي تتعرض للهجوم . وعلى جميع الدول أن تحجم عن مواصلة أو بدء أعمال أو مناورات عسكرية تمارس من خلالها الضغط السياسي غير المناسب ، كما يجب أن تتوقف عن التدخل في الصراع المسلح بالسلفادور ، وتوقف أيضا كل المساعدة العسكرية للطرف المعنية هناك ، طبقا لما طالبت به الجمعية العامة حتى يمكن تسهيل عملية التوصل الى حل تفاوضي للنزاع الداخلي في هذا البلد .

ونعتقد انه من المناسب توضيح وتعزيز الولاية المناطة بالأمين العام من قبل مجلس الأمن ، بحيث يمكن لجميع الأجهزة ذات الصلاحية في المنظومة أن تعمل طبقا للواجبات الملقاة على عاتقها بواسطة الميثاق وبما يتفق وارادة المجتمع الدولي . ويجب على كل من لديه المسؤولية والقدرة على العمل ألا يبقى بعيدا عن نطاق جهود عملية صنع السلام .

ويأمل وفدى في أن تتمكن الامم المتحدة من ضمان الالتزام بالعهادئ التي تحكم عملها ، وذلك عن طريق اتخاذ اجراء سياسي حاسم بواسطة الدول الاعضاء بها . لقد أعلن رئيس المكسيك مايلي :

" في كل مرة تصاب فيها اسرة امريكا الوسطى بمكروه فان ذلك يصيبنا جميعا ، ويؤثر علينا بصورة أكر عند ما تمارس سياسة القوة بصورة سافرة ضد حقوق الشعوب " .

واذا لم نتصرف في الوقت المناسب ، فان الكارثة في امريكا الوسطى ستصبح أمرا محتوما ، وستكون الأخطار التي يتعرض لها السلم العالمي وشيكة بصورة أكر عن أى وقت مضى في التاريخ الحديث .

السيد هيريرا كاسيرس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تكلم وفدى في الرابع من تشرين الأول / اكتوبر في اجتماع مكتب الجمعية العامة بشأن الاقتراح الذى يدعو الى ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة . وفي ذلك الوقت

قد منا بعض الحجج الأساسية التي تظهر الآثار الضارة التي قد تنجم عن مناقشة هذا البند على التقدم المحرز في المحفل الاقليمي الذي لا يتكون من مجموعة كونتادورا فحسب . بل أيضا من البلدان المعنية مباشرة أي بلدان امريكا الوسطى . وكذلك بالنسبة للامال الكبيرة التي ظهرت على أساس التصديق على وثيقة الأهداف التي أعدت في ذلك المحفل بواسطة بلدان امريكا الوسطى الخمسة ، والتي تتمثل في أن استمرار المفاوضات الاقليمية والمفاوضات العالمية التي تهدف في الوقت نفسه الى التوصل لحل مختلف المشاكل الناجمة عن الحالة الراهنة في امريكا الوسطى قد تؤدي عن قريب الى اتفاق سلام شامل في امريكا الوسطى .

لقد طلب وفد نيكاراغوا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ إدراج بند إضافي عنوانه " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . وينبغي ملاحظة أن ذلك العنوان يختلف تماما عن العنوان الذي أعلنه القائد أورتيغا سافيدرا رسميا في بيانه أمام هذه الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر عندما قال :

" تطلب نيكاراغوا إدراج مسألة أمريكا الوسطى والأخطار التي تحيق بالسلم والسيادة فيها وممارسة شعوب أمريكا الوسطى لحقوقها في تقرير المصير والمبادئ السلمية ، باعتبارها مسألة عاجلة في جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن ينظر فيها " (A/38/PV.7 ، ص ٤٧)

ويمكن تبين الاختلافات الكبيرة بين ما أعلنه القائد أورتيغا سافيدرا في الجلسة العامة وما قام به وفد نيكاراغوا بالفعل من الاغفال المتعمد لعبارة " الأخطار التي تحيق... بالسيادة... وممارسة شعوب أمريكا الوسطى لحقوقها في تقرير المصير " . ولم يقدم تفسير لذلك التفسير ، سواء في المكتب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، أو في الجمعية العامة عندما أقر إدراج هذا البند ، أو صباح اليوم عندما تكلم وفد نيكاراغوا في بداية هذه المناقشة . ومن الواضح أن وفد نيكاراغوا كان مدركا أن الاعلان عن مناقشة الأخطار التي تهدد سيادة دول أمريكا الوسطى وممارسة شعوب تلك الدول لحق تقرير المصير ، سيعني ضمنا أن يتيح وفد نيكاراغوا لنفسه امكانية مناقشة عاملين أساسيين في الحالة في أمريكا الوسطى ، وهما مسألتان مستمدتان من موقف الحكومة الساندينية ، أي عدم احترامها لسيادة بلدان أمريكا الوسطى الأربعة الأخرى والعقبات الكادئة التي منعت شعوب نيكاراغوا حتى الآن من ممارسة حقها في تقرير المصير . ولهذا قررت نيكاراغوا استبدال هذه المفاهيم المحددة بمفهوم أعم ، هو مفهوم الأمن الدولي . وبالرغم من أن هذا المفهوم الأخير قد يتضمن تلك المسائل الأخرى ، سيظل في امكان نيكاراغوا أن تواصل استغلال العناصر التي تلي فقط مصالحها الحكومية واستبعاد مصالح الدول الأخرى ، وكذلك تعبير شعب نيكاراغوا عن ارادته الحرة .

وتتضح نوايا نيكاراغوا من قدومها أمام هذه الهيئة ، لتقوض أنشطة ومصادقية جهود امريكا اللاتينية الجارية حاليا لعقد المفاوضات .

وقد أشار السيد باز بارنيكا ، وزير خارجية هندوراس في بيانه أمام هذه الجمعية العامة ، الى الأسباب والمواقف المختلفة المتعلقة بجميع جوانب مشاكل أمريكا الوسطى والآليات الإقليمية للتسوية السلمية . وأشار الى ذلك البيان والى المحضر الحرفي بتاريخ ١٢ تشرين الأول / اكتوبر . ومع هذا أود أن أذكر السادة الأعضاء بكلمات الوزير وعلى وجه التحديد ما يلي :

" ان حكومة نيكاراغوا طلبت طرح هذا الموضوع على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة وهذا من شأنه أن يعرقل العمل الذى يسعى الى تحقيق السلام الذى اتفقت عليه دول أمريكا اللاتينية واحالته الى مجموعة كونتادورا وأن يضع بحث مشاكل المنطقة خارج الاطار القارى وداخل معترك المواجهة بين الشرق والغرب ، الأمر الذى لا يخفي الرغبة في الاستقطاب واعطاء الطابع العالمي لأزمة تنتاب أمريكا الوسطى " . (A/38/PV.26 ، ص ١٦)

وقد أدلى رئيس كولومبيا باسم بلدان مجموعة كونتادورا ، بتصريح في أوروبا في ٦ تشرين الأول / اكتوبر ، جاء فيه :

" ان أزمة أمريكا الوسطى مظهر للشعور عميق بالرفض للمظالم الاجتماعية ، والتخلف ، والهدر ، والقمع على يد القادة الذين مازالوا يسكون بزماء الأمور ، أو المفامرين الذين نهبوا الثروة الوطنية ثم لاذوا بالفرار . انه احتجاج على الجهل وضد القمع . ولهذا ، يقول رئيس كولومبيا ، " أعتقد ، شأن جميع الذين اضطلموا بمهمة البحث عن صيغ لحل النزاعات ، لاسيما أعضاء مجموعة كونتادورا ، انه من الضروري معالجة الشر في جذوره ، لا في مظاهره الخارجية . والحل اقتصادى واجتماعي ، ولكنه نفسى أيضا . والحوار بداية الحل ، الحوار بين الأطراف المعنية في المنازعات ، والابقاء على ذلك الحوار داخل الاطار دون الاقليمي دون أن نسمح بتلوئه بسموم المواجهة بين الشرق والغرب " .

ويضي رئيس كولومبيا قائلا :

" ان ما قمنا به حتى الآن لا يفي ولا يمكن أن يفي بالتوقعات الاصلية لدى حكومات المكسيك، وفنزويلا، وبنما، وكولومبيا. ولكنني لا أعتقد أن هذا بالشيء الهام. وانما الشيء الهام هو أنه لا يرضي، ولا يمكن أن يرضي، توقعات الشعوب التي تكافح في خضم العنف. ولهذا علينا أن نواصل الكفاح بروح الأمل والتفاؤل، ناظرين الى الواقع بغية تغييره لا بغية ادامته ". وينبغي أن نذكر أيضا بأن جميع رؤساء الدول والحكومات تقريبا ووزراء الخارجية الذين تكلموا في المناقشة العامة أعربوا عن تأييدهم وتشجيعهم لتلك المفاوضات دون الاقليمية.

ولكل هذه الاسباب، لم تأت ممارسة الجمعية لاختيارها في حينها. وعلاوة على ذلك لا يمكننا أن نغفل عظم السابقة التي انشئت، والتي يمكن منطقيا الاستشهاد بها فيما يتعلق بأي نزاع في أي جزء من العالم. وتذكر هندوراس أهلية هذه الجمعية العامة لمناقشة البند المعروض علينا، ولكن ما نود أن نشير اليه هو أن ذلك الاختصاص الذي نصت عليه المادتان ١١ و ٣٥ من الميثاق اختياري وليس تلقائيا أو الزاميا. وهذا منطقي، ما دنا لا نستطيع أن نطرح جانبا الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالأنشطة الدائرة على أساس وجود اتفاقات اقليمية أو أجهزة اقليمية تهدف الى معالجة المسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين، والتي يمكن حلها بالاجراءات الاقليمية. وعلاوة على ذلك، لاحظ مجلس الأمن في قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) وجود المحفل الاقليمي المؤلف من مجموعة كونتادورا مع بلدان امريكا الوسطى، وعبر عن التأييد الذي حظيت به جهود ذلك المحفل لايجاد حلول للمشاكل المحيطة ببلدان امريكا الوسطى وتحقيق سلم مستقر ودائم في المنطقة.

وفي منطق ذلك القرار يشيد مجلس الأمن بتلك الجهود وبحث المجموعة على مواصلتها . لقد استمرت تلك الجهود وجعلت بالامكان ارساء أساس للمفاوضات عن طريق ابرام وثيقة لأهداف السلم والأمن والديمقراطية التعددية والتمثيلية والتعاون لتنمية امريكا الوسطى .

ان وفد هند وراس لا يمكنه أن يتجاهل أهمية الشروع في مناقشة لها هذا الطابع الذي يتعلق مباشرة بمصالح وحقوق هند وراس . وهذا هو السبب في اننا يجب أن نعلن موقف بلادنا ، حتى يمكن أن تكون لدى المجتمع الدولي فكرة واضحة عما يحدث في منطقتنا ، ومن ثم يمكنه أن يحذر المعلومات المتحيزة المزيفة التي تهدف الى التأثير عليه عن طريق هذا المحفل وعن طريق بعض وسائل الاعلام .

ان هند وراس تسعى الى السلم بأبعاده الثلاثة: الداخلي ، والشئاني ، والمتعدد الأطراف . ونحن نقول السلم الداخلي ، لأن السبب الأصلي الحقيقي لحالة النزاع في امريكا الوسطى اليوم ، يتمثل في انتهاك النظام الاجتماعي الداخلي السائد للتعايش المنسجم ومصورة أساسية في نيكاراغوا والسلفادور . لقد أخلت النزاعات الداخلية بتوازن العلاقات الثنائية وقوّضت المعايير الموجودة من قبل للأمن الاقليمي . وهذا لا يعني أن المنازعات الثنائية بالمعنى الضيق بين الدول لا يمكن معالجتها بوصفها جزءاً من ذلك البعد ، فالمنازعات الداخلية لم تقتصر على الاطار الوطني البحت ، بل امتدت الى بلدان المنطقة الأخرى ، مؤدية الى أزمة شاملة ذات آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية معقدة . لذلك ، لا يمكن النظر الى أزمة امريكا الوسطى بطريقة تبسيطية أو بنهج تقليدي ، نظراً لأنها أزمة عميقة ومعقدة وتتضمن عوامل ونزاعات تظهر في أبعاد شتى أو مختلفة بالمرّة ، وذات اثر حاد للغاية ، ومن ثم يجب أن تعامل على مستوى متعدد الأطراف . ومن هنا ، كان اصرارنا على الحل الاقليمي الشامل للأزمة التي تحقيق بشعوب امريكا الوسطى .

ان الأمن عامل أساسي في إعادة اقرار السلم والتعاون وتنمية الديمقراطية . وفي هذا الميدان توجد ، على الأقل ، ثلاثة عوامل هامة هي : سياق التسليح بكل ما يترتب عليه من آثار ، وزعزعة استقرار الحكومات القائمة ، ووجود قوات من خارج المنطقة بل ومن خارج القارة في امريكا الوسطى .

لا يخفى على أحد أن الثورة النيكاراغوية قد شكلت لتنجم عنها قوة عسكرية هجومية، تتمتع بالتفوق في الأسلحة والقوات العسكرية التي تفوق في العدد جميع قوات امريكا الوسطى مجتمعة . وهذا عامل بالغ الأهمية من عوامل اخلال التوازن وعدم الأمن . وهو - علاوة على ذلك - عامل مزعزع للاستقرار في المنطقة ، على النحو الذي يظهر في المنطق السياسي الجغرافي الذي أعرب عنه وزير دفاع نيكاراغوا حين قال " ان السلفادور دواع لنا " وهذا يوضح رأيه بأن الشرط الأساسي المسبق لتعزيز ثورة نيكاراغوا هو انتصار التمرد في السلفادور ووزعزة استقرار الأنظمة الديمقراطية المجاورة في هند وراس وكوستاريكا . وفضلا عن ذلك ، أعلن قادة جبهة التحرير ان امريكا الوسطى لا تمر بسلسلة منعزلة من العمليات الثورية ، بل هي عملية ثورية اقليمية واحدة .

ان وزير خارجيتنا السيد ادغارود باس بارنيكا ، اذ ان مؤخرا في هذه الجمعية ذاتها أمثلة التدخل السافر لنيكاراغوا في السلفادور ومحاولات زعزعة استقرار حكومتها في هند وراس وكوستاريكا الديمقراطيةين . وكذلك الاعلانات التي أدلى بها القادة الذين يحكمون نيكاراغوا ، بأن جيشهم على استعداد ليعبر حدود هند وراس وكوستاريكا ، وانهم سيعدون نطاق الحرب من غواتيمالا الى بنما ، وانهم سيؤيدون حركات حرب العصابات التي يجري تنظيمها في هند وراس . وعلاوة على ذلك ، فان رئيس الجهاز الدبلوماسي لنيكاراغوا الذي كان حاضرا صباح اليوم في هذه القاعة أعلن للصحف البنمية انه اذا لم يتم التوصل الى حل سلمي للنزاع ، ستكون حكومته مضطرة لاعلان الحرب على هند وراس . وقد قال ذلك مؤخرا جدا في ٩ ايلول / سبتمبر هذا العام ، أي في الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه مداولات الوزراء التسعة الذين اعتمدوا وثيقة الأهداف ، التي أشارت بها نيكاراغوا .

ان هذا المنطق انما يوضح بجلاء موقفنا بشكل خطرا ويتخذ شكلا محددا من أعمال العدوان ضد البلدان الأخرى في المنطقة . والنتيجة المنطقية لهذا هي انه يتعين على هذه البلدان أن تلتزم أشكالا من التعاون من أجل اتقاء الخطر وصد العدوان . وهذه الظروف تجعل صورة امريكا الوسطى أكثر توترا وأكثر تعقيدا .

ان هذا يوضح اصرارنا على مقترحنا لتحقيق السلم لأمريكا الوسطى الذي قدمه لأول مرة بلد من بلدان أمريكا الوسطى في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ ، بشأن وقف سباق التسلح ، والحد من الأسلحة وحظر استيراد بعض أنواع الأسلحة الخطيرة بصورة خاصة أو أسلحة التدمير الشديد .

لهذه الأسباب ، نسلط الضوء على أهمية النهوض بالتفاهم السياسي الذي سيؤدي الى اقامة نظام ديمقراطي تعددي في أرجاء أمريكا الوسطى . ولهذا السبب ، أصررنا على ضرورة الاحترام الصارم للحدود المرسومة ، ولحدود الاختصاصات التقليدية والقانونية لدول المنطقة ولهذا شددنا على ضرورة وضع حد للتجار غير المشروع في الأسلحة ، ولأى شكل من أشكال التأييد للمجموعات التي تسعى الى الاطاحة بالحكومات القائمة . ولهذا السبب ، نسعى نحن شعب هند وراس بحماس الى اقامة آليات اشراف دولية للرقابة الفعالة على الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مسائل الأمن .

ان السبب واضح في عدم قبول نيكاراغوا لخطتنا للسلم التي كانت تسعى الى القضاء على الأسباب الحقيقية للنزاع ، ذلك ان نيكاراغوا ، أصبحت موضع وجود وتعاون عسكريين ليس لهما مثيل من بلدان ومنظمات من خارج المنطقة ، تفرض عليها المقررات التي يتعيّن عليها أن تعتمدها . ولذا ، من غير الصحيح ان يقال انها فقدت قدرتها على صنع القرار ان انها لم تملك هذه القدرة مطلقا .

لقد ساق الوزير النيكاراغوى ادعاءات كثيرة في بيانه صباح اليوم . ولن اشير اليها جميعا ، ولكني أود ان اشير الى مثال واحد من بيانه هذا :

" في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، بمناسبة زيارتي لتيفوسيفالبا ، قدمت الى هندوراس رسميا اقتراح سلم مكونا من سبع نقاط ، وكانت النقطة الرئيسية فيه تتعلق بتوقيع اتفاق بعدم الاعتداء بين البلدين . وقد رفضت هندوراس اقتراح نيكاراغوا رفضا كاملا " .
(A/38/PV.47 ، ص ٢١)

ومثل هذا البيان لم يسبق له مثيل ، ففي ٢٣ نيسان / ابريل تلقى الوزير مذكرة وقعها وزير خارجية هندوراس جاء فيها ما يلي :

" اثناء زيارتكم الودية لهذه العاصمة ، فلقد قدمتم سعادتك الى اقتراح النقاط السبع ، وبسبب اهمية توضيح موقف كل منا فان هذا يستدعي بعض التعليق من جانب حكومة بلادى .

" وفي الحقيقة ، فان النقطة الاولى من اقتراح سعادتك تذكر الاجتماع الفورى لقادة جيشي نيكاراغوا وهندوراس ، وهذا يوضح روح اتفاقات غواسا ولسي . وفي هذا المجال يمضي وزير خارجية هندوراس قائلا - " وكما اتفقنا ، رفعت الى رئيس الجمهورية مناقشاتنا بشأن عقد ذلك الاجتماع المقترح حتى يمكن عقده . وفي الوقت نفسه اذكر سعادتك بانه في سياق مبادرة هندوراس آنفة الذكر اجتمعنا في تقوسيناليا وسنجتمع مرة اخرى في ماناغوا ، وسنحاول الاجتماع بوزراء خارجيين البلدان الاخرى بالمنطقة " .

ويمضي السيد باث بارنيكا وزير خارجية هندوراس الى القول

" وافهم ان اقتراحكم ذو طابع ثنائي ويهدف الى تحسين العلاقات بين بلدينا في حين ان مبادرة هندوراس اوسع نطاقا ، وتتسم بطابع اقليمي ولها أهداف أكثر طموحا . ورغم ذلك ترى حكومة بلادى ان النهج الاقليمي يجب أن يسود . حيث ان جزءا كبيرا من المشاكل التي تواجهها بلدان امريكا الوسطى تتجاوز امكانية الحلول الثنائية . وحسبنا ان نشير الى ان اكثر المشاكل خطورة هي مشكلة

العنف السائد في بعض تلك البلدان ، وذلك ان العنف يولد مشاكل مؤلمة أخرى مثل مشكلة اللاجئين . ولو لم يكن العنف قائما بجميع اشكاله لما كان هناك لاجئون . وعلاوة على ذلك ثمة أمر ينهض باندلاع العنف الا وهو الاتجار بالأسلحة في المنطقة . وعلينا هنا ان نحدد مصدر هذه الأسلحة والجهة التي ترسل اليها ، بحيث يمكن كبح جماح هذه العملية . وتبين هذه الأمثلة القليلة ان علينا أن نلتزم حلا اقليميا ذلك لأن " - كرر وزير الخارجية - " المشاكل هي مشاكل اقليمية . " ولكن مع ذلك فما يشجع ان اقترحين لا يستبعد احدهما الآخر بالضرورة . وانه توجد بعض النقاط في اقتراح سعادتكم ربما تكون واردة بصورة غير مباشرة في مبادرة هندوراس " .

هذا هو الرفض الذي اشار اليه وزير خارجية نيكاراغوا عندما تحدث امام المجتمع الدولي .

ان هندوراس ، دولة حرة مستقلة ذات سيادة لها سياسة داخلية ودولية تعتمد على السلم والديمقراطية والتنمية ، تؤكد على قدرتها في اتخاذ القرارات لتحقيق هذه الاهداف التي تسعى اليها في سياق المبادئ التي تلهم بلدان المنطقة الامريكية . ويمكننا ان نفهم جيدا انه بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بدرجة اكبر بالتعامل مع بلدان خارج منطقتنا وتطبيق الايديولوجيات الاجنبية ، فان كل ما يتناقض واهدافهم هذه يعني فقدان المقدرة على اتخاذ القرارات .

لقد القى وزير خارجية نيكاراغوا ببيان يتسم بنزعة معينة عندما قال ان وجود قوات الولايات المتحدة في هندوراس له صلة بمحاولات شن عمليات حربية أو غزو . ان حشد الاسلحة في نيكاراغوا والزيادة المفرطة في عدد قواتها ، ومحاولاتها التوسع الايديولوجي ، كل ذلك حدا بهندوراس ان تطلب وفقا لاتفاق للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة ، مؤرخ في ٢٠ ايار/مايو ١٩٥٤ ، اجرا مناورات مشتركة تمارس منذ ١٩٦٥ ، وهي في هذه الحالة تهدف الى تدريب جنودنا بشكل افضل للوقوف في وجه المحاولات التي ترمي الى الاخلال بالنظام الداخلي من جانب فرق من العناصر الهدامة ذات الدعم السري القادم

من خارج مجالنا الاقليمي . وينبغي ان نشير الى انه في ١٩ تموز/يوليه وهو اليوم الذي احتفل فيه النيكاراغويون بذكرى ثورتهم ، فان حكومة نيكاراغوا شنت بواسطة فرق انطلقت من اراضيها غزوات ضد هندوراس، تمكنا من السيطرة عليها بفضل مساندة سكان الريف في البلاد . ومع هذا فان المعلومات المتوفرة لدينا تفصح عن وجود ٢٠٠٠ رجل يتم اعدادهم عسكريا لشن غزوات هدامة من نيكاراغوا .

ان الديمقراطية شاغل اساسي لاشك فيه لجميع اهالي هندوراس . وبعد حوالي ٢٠ سنة من انظمة الأمر الواقع، وفي ظل هذا العذاب الأليم في امريكا الوسطى ، تحولت هندوراس بدرجة ١٨٠ درجة في اتجاه نظامنا السياسي . وقد كان هذا التغيير مفيدا بدرجة كبيرة للمصلحة الوطنية المتمثلة في السلم والحرية والتنمية . ان جميع اهالي هندوراس يضطلعون الآن بالمسؤولية التاريخية المتمثلة في الدفاع عن ديمقراطيتنا البازغة، والعمل على توطيدها .

وهذه المسؤولية الوطنية ينبغي ان توجه ايضا على الصعيد الدولي . وعلاوة على ذلك، فاننا ملزمون على اساس دستوري بالنهوض بتعزيز النظام الديمقراطي في جميع ارجاء العالم .

وفي ظل الظروف الراهنة في امريكا الوسطى ، فان انشاء الانظمة الديمقراطية التي تقوم على اساس المشاركة ونظام تعدد الاحزاب هو عنصر ضروري لتحقيق السلم والامن . ان جزءا كبيرا من الازمة الاقليمية الحادة ينبع من المنازعات الداخلية التي نجمت عن عدم وجود الانظمة الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن ناحية ثانية، فانه ان لم تجر الاستعاضة عن الانظمة القديمة بانظمة جديدة ذات طابع ديمقراطي راسخ ، سوف ينتج عن ذلك عنف متجدد ، لأن مبادئ الحرية والعدالة تضرب بجذورها في ضمير شعوب امريكا الوسطى ، وهي شعوب تشور ضد الطغيان والاستغلال مهما كان مصدرهما .

ان المحاولة التي ترمي الى انشاء نظام استبدادى في نيكاراغوا ليست فقط عنصرا من عناصر العنف الداخلى بل انها تولد ايضا الارتياح وعدم الامن في العلاقات في امريكا الوسطي . وتؤدى هذه الحالة الى ظهور عناصر جديدة غير متوقعة من أسباب التوتر الدولي ، عندما يحاول نظام جديد لينيني ماركسي ، مثل نظام نيكاراغوا ، تصدير نموذجـه السياسي الى البلدان الأخرى عن طريق وسائل عنيفة تتمثل في زعزعة استقرار الحكومات التي لا تقتدى بتفكيره .

وإذا كان عامل التقليل المتمثل في انشاء أنظمة استبدادية جديدة وأنشطة التدخل التي تقوم بها في منطقة أمريكا الوسطى ، يتزايد نتيجة لتحالف وتدخل قوى ودول من خارج المنطقة والقارة ، فإنه نتيجة ذلك تكون أزمة معقدة وعنيفة تبرز المنازعات بين الأنظمة السياسية المتنافسة .

وكما ذكر ممثل حكومة هند وراس أمام المجلس الدائم لمنظمة البلدان الأمريكية في تموز/يوليه ١٩٨٣ :

" وجدير بالذكر أيضا أن منظمة الدول الأمريكية قد كانت مصدر الهام وتأييد للنظام القائم في نيكاراغوا منذ عام ١٩٧٩ ، وذلك منذ اللحظات الأولى لولادته . وفيما يلي الأسس الجوهرية التي تقررت آنذاك لوجوده تاريخيا :

- ١ - تغيير نظام سوموزا على الفور ؛
 - ٢ - تأليف حكومة ديمقراطية في نيكاراغوا تضم المجموعات الرئيسية التي تمثل المعارضة لنظام سوموزا وتعبر عن الإرادة الحرة لشعب نيكاراغوا ؛
 - ٣ - اجراء انتخابات حرة في أسرع وقت ممكن ، تؤدي الى انشاء حكومة ديمقراطية بحق تكفل السلم والحرية والعدالة .
- " ومن هذه القواعد التي تقررت في اجتماع التشاور السابع عشر والتي قبلها بالكامل ومتركيز ملحوظ ، رؤساء المجلس السياسي الثوري للتعمير الوطني في نيكاراغوا ، لم تنفذ سوى القاعدة الأولى وحدها . أما بقية القواعد التي تمثل الالتزام الاخلاقي والقانوني للنظام الجديد تجاه المنظمة ، فلم تلق اهتماما شأنها في ذلك شأن ارادة نصف الكرة بأكمله " .

(S/16021 ، ص ٢١-٢٢)

ان عدم التقيد بالتزام اجراء انتخابات تؤدي الى اقامة حكومة ديمقراطية بحق تشترك فيها جميع المجموعات وتوضح الإرادة الحرة لشعب نيكاراغوا ، بالإضافة الى الحالة الاقتصادية ، وانتهاك حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية ،

ولا سيما نزوح الأقليات الاثنية بسبب الممارسات اللاانسانية ، والرقابة المفروضة على الصحافة ، وفرض قيود على الأنشطة الدينية ، كل ذلك أدى الى نزاع داخلي في نيكاراغوا ترتب عليه نزوح الآلاف من اللاجئين الى بلدان أخرى ، وأخل بالتوازن في العلاقات الثنائية في المنطقة ، وأدى منذ بداية قيام الحكومة الساندينية الى نمو عسكري مفرط في عدد القوات ووجود آلاف مؤلفة من الخبراء العسكريين في البلدان الماركسية اللينينية والمنظمات الماركسية اللينينية . وقد أدى ذلك بالقادة الساندينيين الى حل مشاكلهم بطريقة غير ديمقراطية ، مما أدى الى منازعات ايديولوجية عنيفة في بلدان مجاورة ، وبالتالي زعزعة استقلال الأنظمة التي اختارتها الشعوب ، مثل نظام هند وراس وغيره من أنظمة المنطقة . وهذا يكمن في جذور سباق التسلح في أمريكا الوسطى ، كما يكمن في جذور غياب مناخ الثقة والأمن والاستقرار الذي ينبغي أن يسود في المنطقة .

يجب مراعاة هذه العوامل من جانب البلدان التي تفكر تفكيراً جدياً والتي تحاول عن طريق هذه الجمعية العامة أن تفهم حقيقة الحالة في أمريكا الوسطى ، لأنه مما لا يصدق أن تواصل الحكومة الساندينية تصدير الدعاية التي تضعها في صورة الضحية ، في حين أنها سبب مأساة أمريكا اللاتينية الى حد كبير .

مع كل الاحترام الواجب ولأننا على وجه الدقة نتناول قضية أمريكا الوسطى ، نرجو أن تسمحوا لنا بأن نذكر ما أعلن أمام هذه الجمعية في ٢٦ أيلول / سبتمبر على لسان وزير خارجية فنزويلا السيد زامبرانو فيلاسكو عندما أشار الى عدم التدخل في ممارسة حق تقرير المصير لشعوب أمريكا الوسطى . فقد أعلن :

" ان عدم التدخل ، يجد التعبير الحقيقي عنه ، اذا كان مستنداً الى الممارسة الكاملة لتقرير المصير ، والواقع أن حق تقرير المصير هو أساس عدم التدخل ، لأنه انطلاقاً من الايمان بحق الانسان الجوهري في الحرية ، ينبع من ذلك الايمان بأن الحرية حق للشعوب . ولا يمكن أن يكون هناك أى عذر للاحتجاج بهذا المبدأ . لحرمان الشعوب من حريتها طالما أن التضامن

العالمي بين البشر، يجب الاختلافات الوطنية، نظرا لأن جذوره ضاربة في تربة الحالة الانسانية لكل البشر.

" واذا كنا، نحن شعوب العالم الثالث أكثر المدافعين نشاطا عن مبدأ عدم التدخل، بوصفه مبدأ أساسيا من مبادئ النظام الدولي والتعايش بين الدول، فإن مبدأ التدخل الذي تمارسه الدول القوية، هو - على وجه التحديد - الذي منع شعوبنا من الاعراب عن ارادتنا بدون تحفظ.

" واليوم نبحث مبدأ عدم التدخل الذي يعني أن يمارس كل شعب حقه في تقرير المصير، اننا لا نستطيع أن نقبل مبدأ عدم التدخل باعتباره وسيلة بلاغية يتستر خلفها بعض الناس أو مجموعات من الناس لابطال ارادة الشعوب.

" في عام ١٩٧٩، عندما كانت منظمة الدول الأمريكية تناقش الحالة السائدة في نيكاراغوا في ظل دكتاتورية سوموزا، فإن فنزويلا سعت، بالاشتراك مع بلدان أخرى في ميثاق المنطقة دون الإقليمية في الأندين، الى الاعتراف بمبدأ التضامن بين الشعوب، وتغليبه على الحواجز الوطنية، لأن بيت القصيد كان الكفاح من أجل احترام حقوق الانسان ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

" ان الاعراب عن ارادة الشعب وتكراره بصورة دورية، بحرية ودون قيود، شرط أساسي لكي يسود السلم فيما بين الدول. وبناء على ذلك".

واختتم وزير خارجية فنزويلا كلامه قائلا:

" فاننا نؤمن أنه لكي يتسنى ارساء سلم مستقر في أمريكا الوسطى، يقتضي الأمر ممارسة ضغط قوى متواصل لاضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في المنطقة". (A/38/PV.5، ص ٤٨ - ٥٠ و ٥١)

وعلى سبيل التذكرة لبعض دول أمريكا اللاتينية التي تميل الى أن تنسئ
 خيارات أمريكا اللاتينية ، وعلى سبيل التوجيه لبعض الدول خارج قارتنا التي على
 أساس تضامنها العقائدى المعلن تؤيد هذا النوع وغيره من أنواع النسيان ، نود أن
 نذكر بجزء من الواقع الذى وصف بحكمة في بيان وجهه الى شعوب أمريكا اللاتينية
 بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٣ رؤساء جمهوريات اكوادور وبنما وبوليفيا وبيرو وفنزويلا
 وكولومبيا البوليفارية بمناسبة مرور مائتي سنة على ميلاد قائد التحرير سيمون بوليفار .
 وأعلن رؤساء هذه الدول الذين كانوا يبينون بجلاء ووضوح وجهات نظر جميع
 الأمريكيين اللاتينيين فيما يتعلق بقضايا مثل السلم والعنف والديمقراطية والحرية
 والتعدد ما يأتي .

" وليس التصميم الثابت لبلداننا بأقل الزام ورسوخا في مجال الدفاع
 عن استقرار مؤسساتها وحتمها في الحياة في سلم وحرية وديمقراطية ، تجاه
 أولئك الذين يلجأون الى العنف بغية احلال نظام استبدادى محل هذا
 النظام للحياة .

" ان الغلو في استعمال القوة بلا تمييز تحقيقا للأغراض المستهدفة
 يؤدي الى سلسلة لا حدود لها من كل أنواع الجرائم التي ترتكب على حساب
 الأبرياء .

" فضلا عن الادانة الفردية والجماعية للعنف ورفضه ، فان التغلب
 الفعّال عليه يفرض قيام دينامية سياسية واجتماعية وثقافية خاصة تسعى الى
 تحديد أصل هذه الظواهر وتطبيق حلول مناسبة بمعيار بناء .

"ويجب بذل جهد في سبيل الاصلاح الاجتماعي الذي يهيئ للجماهير العريضة امكانية الاستمتاع بفوائد المجتمع المعاصر وتحسين نوعية معيشتها من حيث الغذاء والكساء والاسكان والتعليم والصحة والترفيه بوصفها حقوق ضرورية ملازمة لكرامة الفرد . فالعدالة الاجتماعية والحرية السياسية تشكلان الركيزتين الأساسيتين لسلم مستقر يضع حدا لحالة العنف السائدة .

"ان الهدف الذي نودى به مرات عديدة للوصول الى حلول لمشاكل أمريكا اللاتينية على أيدي أبنائها أنفسهم يكتسب خاصا في اللحظات الحالية من خلال السعي الذي تبذله " مجموعة كونتادورا " ، بيد أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف تحقيقا كاملا الا بالارادة الحازمة لجميع شعوب أمريكا اللاتينية ، العاملة على قلب رجل واحد ، والموجهة بالتضامن الذي تدلها عليه وحدة كفاحها ومصالحها وآمالها .

"وتصبح وحدة الاهداف هذه ضرورية على الأخص لوضع حل للحالة الخطيرة التي تؤثر على أمريكا الوسطى ، حيث اكتسب العنف في الوقت الراهن أشد الخصائص مأساوية . (A/38/325-S/15905 ، الفقرتان ١٨ - ١٩)
وأشار رؤساء دول أمريكا الجنوبية الى ما يلي :

"ان اقامة نظم ديمقراطية حقيقية عامل أساسي لاستعادة استتباب السلم . ولا يمكن أن يتحقق هذا الا عن طريق التعبير الحر عن الارادة الشعبية الذي يمارس بواسطة الانتخابات حيث يكون ثمة ضمان للمشاركة التعددية ، ولدقة العملية واحترام نتائجها .

"ولا يقل عن ذلك أهمية لتحقيق تلك الغايات ضرورة التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، التي أدت ، عبر السنوات ، الى خلق حالة من الظلم الاجتماعي ، تؤثر تأثيرا في احداث ظاهرة العنف التي تسود المنظمة .

" ان تعزيز الديمقراطية وارساء الحرية على قواعد مؤسسية والسريان الفعال للتعددية السياسية يشكل أهدافاً أساسية ينبغي تحقيقها تنفيذا للفكر السياسي للمحرر " . (المرجع نفسه ، الفقرتان ١٩ - ٢٠)

ومضى الرؤساء قائلين :

" وقد كان الكفاح في سبيل التحرر متحداً بشكل لا ينقسم عن مثاليات الحرية والدفاع عن حقوق الانسان وتقرير مصير الشعوب وعن التضامن والوحدة الضروريين في القارة .

" ان التطلعات التي واجهتها بلدان أمريكا خلال أكثر من مائة وخمسين عاماً من الحياة في ظل النظام الجمهوري في سبيل بناء الديمقراطية ، والتي يستبعد أن تمثل حتمية اجتماعية تصنع من نظام الحريات العامة مدينة فاضلة لا وجود لها في الواقع ، تبرهن على قيام ارادة لا تخطئ لشعوب قارتنا تشدد ، بطريقة فعالة وضد أي نوع من أنواع الخصومات ، اقامة نظام سياسي يتمتع بتمثيل شعبي حقيقي يخدم الصالح العام للجماعات الوطنية المختلفة .

" ان الممارسة المنهجية والمتكررة للانتخابات لا تشكل الوسيلة الوحيدة لتقييم الشرعية في ممارسة السلطة فحسب ، بل انها - نظراً للتغير الطبيعي الذي تولده السلطة ذاتها ، عندما تكون مكفولة بالضمانات الضرورية حتى تبرز الارادة الشعبية من خلالها بشكل فعال - تشكل أيضاً الوسيلة الأكثر فعالية حتى تتحول التعددية لا الى امكانية التعبير عن الأفكار والاتجاهات والآراء في أنقى صورها للحرية فحسب ، بل لتستقر في قلوب الناس أيضاً ويتحول احترام حق الغير تماماً كاحترام حق النفس الى طريقة دائمة للحياة ، وهي الوسيلة الوحيدة التي تيسر تنمية السلم في المجتمع المدني " . (المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٠ - ٢١)

ان منظمتنا الدولية في أبعادها الاقليمية والدولية ، والحركات ذات المكانية الدولية مثل حركة بلدان عدم الانحياز ، والقرارات مثل اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، واعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، والاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، كلها تؤكد مرارا وتكرارا احترام مبادئ مثل استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول ، وحرمة الحدود الدولية المنشأة قانونا ، وعدم التدخل في حق الشعوب في التنمية الوطنية والاجتماعية الحرة واحترامه . ومع ذلك جرى التأكيد بوضوح على أنه لا بد وأن يكون هناك احترام صارم ومتبادل لهذه المبادئ . ولهذا فانه مما يثير الانزعاج فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الدولية ، ان نجد حكومة ، لأنها ثورية أو تسمى نفسها حكومة ثورية ، تطلب وفي كثير من الأحيان تحصل على تأييد لقرارات لا تعترف بحق الآخرين في أن يدافعوا عن سيادتهم وحقهم في تقرير المصير وحرمة حدودهم ، ولكنها تطلب صراحة وتدعو الى تجنب الاجراءات التي قد تؤدي الى انتهاك هذه المبادئ فيما يتعلق بحكومة برزت أصلا من العنف ، وأنشئت على أساس شمولي ، وتحاول في الوقت نفسه ، من خلال تأييد المجموعات الارهابية والتخريبية ان توسع من وجهات نظرها الى ايديولوجية وان تفرضها على جيرانها .

ان دستورنا ينص في المادة ١٥ منه على ما يلي :

" ان هندوراس تؤيد مبادئ وممارسة القانون الدولي ، وتعزيز التضامن الانساني ، واحترام حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل ، وتعزيز السلم والديمقراطية في العالم " هذه المبادئ ، وهذه الممارسات تهم السياسة الخارجية لهندوراس التي تقوم على أساس السعي من أجل السلم والأمن والديمقراطية والتعاون من أجل التنمية .

وحتى يسود النظام الدولي يجب أن يمارس كل بلد حقوقه ويؤدي أيضا واجباته ، بما في ذلك المبدأ الأساسي الخاص بالمساواة والتكافؤ في السيادة ، بمعنى أن تكون كل

الدول متساوية من وجهة النظر القانونية ، وأن يكون على كل دولة أن تحترم شخصية الدولة الأخرى .

لهذه الأسباب كلها فان جميع القرارات والمفاوضات وإبرام الاتفاقات وفاعلية المعاهدات ، كل ذلك يعتمد على هذه المبادئ عن طريق العمل على تحقيق مصالح وحقوق كل الأطراف المعنية في صراع بعينه .

وعلى النقيض من مواقف معينة ترمي الى خلق التوتر بين الحكومات ، فسان هندوراس تقوم بمبادرات ترمي الى تعزيز إمكانية توصلها الى حلول تتيح أفضل الحلول والعمل ومستويات المعيشة لشعوب أمريكا الوسطى ، ولهذا أعلننا الى حكومات أوروبية كثيرة ، ونكرر الآن أمام هذه الجمعية ، تأييدنا لما أعلن باسم مجموعة كونتادورا على لسان رئيس كولومبيا السيد بليسا ريو بتانكور في السادس من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ في بيانه في بروكسل بعنوان : " أمريكا اللاتينية والكاريبي في مواجهة أوروبا " . لقد أعلن ما يلي :

" ان المجتمع الدولي والشخصيات الدولية ، والأجهزة الدولية بما فيها الأمم المتحدة والبابا بول الثاني ، والبرلمان الأوروبي ، ومنظمة الدول الأمريكية وحركة عدم الانحياز ، كلها أعربت عن تأييدها لتدابير وأعمال كونتادورا . ولقد آن الاوان لأن نترجم التضامن الدولي الى خطط للمساعدة لأن السلام واحد لا يتجزأ ، وأي سلام يكون هشاً اذا لم تعززه أهداف موضوعية تضمن لجميع الشعوب مستويات دنيا من الرفاهية وتزيل الحافز على التخريب " .

ومن هنا ، فان هندوراس تؤيد البيانات التي أقيمت في هذه المناسبة فيما يتعلق بخطة انمائية لأمريكا الوسطى ، تأكيداً على خطة عمل ضخمة للعمال في أمريكا الوسطى وتوجيه الموارد التقنية والمالية لتنمية المنطقة .

ولهذه الأسباب ، فان هندوراس ترحب بالقرار الذي اعتمد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ في البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين السوق الأوروبية وأمريكا اللاتينية لأنها ترى أن هذا القرار يعبر عن التضامن الطموس والبناء ، حيث أنه يشير بشكل مباشر إلى أمريكا الوسطى و . . .

" يدعو اللجنة والمجلس أن يقدم ما إلى أمريكا الوسطى مشروع اتفاق للتعاون الاقتصادي من شأنه أن يفصح عن التزام الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في هذا الصدد ويضفي الطابع العملي على هذا العرض الشامل للتعاون من خلال عقد اتفاقات ثنائية مع الدول التي أقامت أو هي بسبيل إقامة هيكل ديمقراطية في هذه المنطقة التي تعاني من مسؤوليات تنمية بالغة الضعف ولا تنتمي إلى مجموعة بلدان آسيا أو الكاريبي أو المحيط الهادئ " .

ان هندوراس تأمل أن تلقى هذه الدعوة التي وجهها البرلمان الأوروبي ترحيباً وأن تنفذها الدول الأوروبية المعنية ، وهي دول تعتبر خير مثال على المثل العليا للديمقراطية النيابية الأصلية القائمة على المشاركة . ولهذا تعلق هندوراس أهمية كبرى على خطط التعاون الاقتصادي والاجتماعي التي تحاول الولايات المتحدة أن تقوم بها في منطقة أمريكا الوسطى على أساس الأولويات التي وضعتها دول أمريكا الوسطى ذاتها .

وتؤيد هندوراس وتشجع المساعي الحميدة لمجموعة كونتادورا ، لأن البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى تعمل وحدها دون أي تدخل خارجي ودون فرض أية حلول للمشاكل التي تتناولها . ان رأينا وموقفنا بالنسبة لهذا النزاع ينحصران في أنه يجب إيجاد حل له ، شأنه شأن أي نزاع آخر ، بالوسائل السلمية وحدها ، وبتساق كامل مع أهداف ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك في إطار مبادئ المنظمات الإقليمية والنظام الأمريكي المشترك وعلى نحو ينسجم مع تلك المبادئ وذلك النظام .

وفي هذا السياق ، نذكر بتصديقنا على الوثيقة التي اعتمدت مؤخرا في المحفل الاقليمي الذي ضم بلدان أمريكا الوسطى الخمس ، بمساعدة مجموعة كونتادورا ، وتتضمن ٢١ هدفا ترسي الأساس للمفاوضات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تؤدي ، من خلال منهج عالمي واقليمي ، الى التوقيع المتزامن على اتفاقات ملزمة قانونا من أجل تحقيق السلم في أمريكا الوسطى .

وينبغي تجنب تشويه تلك الوثيقة ، فيجب ألا يستخلص منها فقط ما يهم دول واحدة بينما يستبعد ما يتعلق بمصالح الآخرين . وهندوراس ، أول دولة من أمريكا الوسطى تضع خطة سلام لأمريكا الوسطى ، تعترف بأهمية جعل جميع بلدان أمريكا الوسطى تتقدم باقتراحات تفاوضية لتحقيق هذا الهدف من أجل حل الأزمة في المنطقة ، ولكن لا بد لنا أن نذكر هنا الطبيعة الانفرادية والجزئية للاقتراح الرسمي الذي تقدمت به نيكاراغوا مؤخرا - والذي أذاعته ونشرته من خلال جميع وسائل الاعلام المتاحة لها ، والذي نقل الى حكومة هندوراس في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر - وهذا الاقتراح لا يهدف الى اجراء مفاوضات فعالة في أمريكا الوسطى ، بل يهدف للتوصل الى قبول عالمي النطاق لموقف نيكاراغوا من خلال أساليب الدعاية . وعلى هذا الأساس ، ينبغي أن يتجنب المجتمع الدولي والدول الممثلة في هذا المحفل الانخداع بهذا الحل الجزئي لمشاكل أمريكا الوسطى . وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد أن تدرس هذه الدول هذا الاقتراح دراسة مدققة وتقارنه بوثيقة الأهداف التي ذكرتها آنفا والتي تضمنتها وثيقة مجلس الأمن S/16041 بتاريخ ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ .

وهذه الطريقة ، يمكن أن نرى أن موقف نيكاراغوا معني أساسا بأمن حكومتها الساندنيستا ويتجاهل تماما حقوق الدول الأربع الأخرى فيما يتعلق بأمنها . كما أن موقفها لا يتضمن الوفاء بالالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية . ومعنى آخر ، فان هذا الاقتراح يغطي فقط النقاط التي تهتم حكومة نيكاراغوا ، ويحذف لب وثيقة الأهداف ، بل وأكثر من ذلك ، يجعل النقاط القليلة الواردة في ذلك الاقتراح رهنا

يقبول نقطة واحدة فقط . والدليل على ذلك المذكرة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر التي أرسلها وزير خارجية نيكاراغوا الى وزير خارجية هندوراس ، التي أبلغه فيها باقتراح حكومة نيكاراغوا المعلنون ، " الأساس القانوني لضمان السلم والأمن الدوليين لدول أمريكا الوسطى " . وتشتمل تلك الرسالة على ثلاث معاهدات مقترحة واتفاق لا يكفل إلا أمن الطرف مقدم الاقتراح . وقد أعلن وزير خارجية نيكاراغوا اذا ما قبل ذلك الاقتراح ، " سيكون من الممكن بحث بنود أخرى ، كالتطوير العسكري والأمن . . " - وهو تعبير مخفف من سباق التسلح - . . والمستشارين العسكريين الأجانب ، والمسائل الاقتصادية السياسية والاجتماعية " .

ان حكومة هندوراس قد أخذت علماً بذلك وتأمل أن يتم استبعاد عناصر الدعاية والتحيز والتشويه فيما يخص وثيقة الأهداف ، حتى يمكن أن تبدأ المفاوضات ، مثلما ورد في الفقرة الأخيرة من تلك الوثيقة ، " من أجل الاعداد لبرام اتفاقات وإنشاء الآليات اللازمة لصياغة وتطوير الأهداف الواردة في هذه الوثيقة ، وضمان اقامة نظم مناسبة للتحقق والرقابة " . (S/15041 ، ص ٧)

وعلا على تنفيذ هذا الاقتراح ، اقترحت حكومة هندوراس بالفعل عقد اجتماعات لثلاث من فرق العمل تشكل من ممثلين للدول التي سيعهد اليها ببحث المجالات المتعلقة بالشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية . وستكون هناك أيضا آلية للاشراف والرقابة على الأمور التي يتطلبها ذلك على الصعيد الدولي . وبذلك يمكن التوصل الى التزامات متزامنة يكفل الارتباط بها والتحقق منها دولياً ، على نحو واف ، كوسيلة فعالة للتوصل الى سلم دائم وفاق في أمريكا الوسطى .

فلا سبيل الى حل مسألة أمريكا الوسطى الا اذا تخلصنا بشكل متزامن ، على أساس اقليمي ، من كافة التصرفات المضادة للسلم والأمن حتى يتسنى اقامة وتطوير نظم ديمقراطية نيابية متعددة الأحزاب للوفاء بمتطلبات التنمية لكل بلدان المنطقة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، فان أفضل اسهام يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي هو أن يشجع الاحترام المتبادل فيما بين

كل دول أمريكا الوسطى ، ويعزز انشاء الأجهزة الاقليمية الكفيلة بالتوصل الى الحل
السلمي كالتي جرى انشاؤها باشتراك بلدان مجموعة كونتادورا ، ويعرب عن دعمه
الحقيقي للجهود التي تبذلها دول أمريكا الوسطى من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والعدالة لشعوبها .

وأكرر ، ان حكومتي وضعت ثقتها كاملة فيما تقوم به مجموعة كونتادورا ، وحيث انها مخلصه لالتزاماتها الدولية ، فهي تتحدث في هذه المناسبة لكي تبلغ المجتمع الدولي بموقفها المؤيد للتوصل الى حل للصراع في امريكا الوسطى ، حل ينسجم تماما مع الاحترام الكامل والمعادلة لمبادئ القانون الدولي التي ذكرتها آنفا . وتود بلادنا ان توفى المواجهة بين الشرق والغرب ، عن طريق تنفيذ هذه المبادئ وعن طريق مساعي مجموعة كونتادورا الحميدة الناجحة حتى الآن . فالأمر متروك لدول امريكا الوسطى لكي تحل مشكلاتها الخاصة ، كما اعلن رؤساء دول مجموعة كونتادورا في اجتماعهم في كانكون في ١٧ تموز/يوليه الماضي .

ولا يمكن ان تكون هناك اسباب قوية في الوقت الراهن لابعاد مسألة امريكا الوسطى من الاطار الاقليمي . ويجب ان يسمح للمحافل دون الاقليمية بمواصلة اسهاماتها القيمة لمجموعة كونتادورا من أجل التوصل الى السلام في المنطقة . فهناك اجتماعات من المقرر ان تعقد في الاسابيع القادمة . وهناك عمليات تشاور يجري ترتيبها ، وتشعر حكومتنا انه لو وجد لدى دول امريكا الوسطى احساس بالمسؤولية التاريخية ، الذي ينبغي يكون الطابع المميز في هذه الفترة من حياة امريكا الوسطى ، ولو وجد لديها حسن النية في المفاوضات وفي الاتفاقات التي تتوصل اليها في منطقتنا ، ولو وجدت ارادة سياسية قوية من جانب البلدان للتوصل الى الاتساق والتعايش ، وهي المبادئ التي تتسلك بها هندوراس وتطبقها عندئذ لن تقدم أي دولة معنية على التصرف على نحو لا يتفق وهذه الاهداف ، التي هي حيوية لرخاء المنطقة سواء باللجوء الى اعمال استفزاز فردية باستخدام العدوان المفاجيء او بواسطة اضعاف مفاوضات كونتادورا عن طريق عمليات الاستقطاب في هذا المحفل . واخيرا فان هندوراس ترى ان نيكاراغوا تحاول استغلال هذه المناقشة لتحقيق غايات عديدة . اولها ، ان تهرب من مفاوضات مجموعة كونتادورا في المستقبل لطبيعتها الاقليمية والدولية . وثانيا ، ان تحظى بتأييد دول خارج نطاق القارة . وثالثا ، ان تستقطب قضية امريكا الوسطى في اطار المواجهة بين الشرق والغرب . ورابعا ، ان توجه ضربة قوية الى عملية

التفاوض في امريكا اللاتينية . وخامسا ، ان تحصل على تأييد لاقتراحها الاخير الذى يقضي بعقد اربع معاهدات : واحدة جماعية فيما بين دول امريكا الوسطى والخمس ومعاهدتان ثنائيتان ، بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا من جهة ، وبين هندوراس ونيكاراغوا من جهة اخرى ، ومعاهدة خامسة ، تسمى بالاتفاقات المعنية بالمساهمة في حل ازمة السلفادور . ولا يرمي هذا المشروع الاخير الا الى حماية نيكاراغوا ، وضمان الحصانة لعمال التدخل المسلح التي تقوم بها ، وهو لا يوفر حتى اقل قدر من الضمانات للدول الاخرى في المنطقة ، ناهيك عن هندوراس . فضلا عن ذلك ، فان المعاهدات الاربع الاخرى لا تنفذ جدول اعمال مجموعة كونتادورا ، ولا الاهداف ال ٢١ لدول امريكا الوسطى الخمس مؤخرا . وتحاول حكومة نيكاراغوا عن طريق كل هذه التكتيكات ان تهرب من المفاوضات المقبلة في اطار مجموعة كونتادورا ، لتحصل على تأييد سياسي في مواجهة اعمال العدوان التي تدعيها ، والا تلام على ما تقوم هي به من اعمال عدوانية تجاه بقية بلدان امريكا الوسطى . فضلا عن ذلك ، فهي تحاول عدم الامتثال للاهداف الاساسية لثورتها وهي التعددية والاقتصاد المختلط وعدم الانحياز والانتخابات ، وهي الاهداف التي اعتمدتها منظمة الدول الامريكية . وتحاول نيكاراغوا تجنب الالتزام بالتخفيف من حدة سباق التسلح ، وتجنب الحفاظ على التوازن العسكرى والأمن في المنطقة . وهي تحاول ايضا ان توسع من صلاحيات الامم المتحدة حتى تشمل مشكلة امريكا الوسطى ، عن طريق النهذ التام لأنشطة منبر امريكا اللاتينية ومنظمة الدول الامريكية كجهاز يمثل قارة امريكا . وبهذه الروح فان هندوراس تضم صوتها الى الوفود الاخرى التي شاركت في هذه المداولات لكي تؤكد ارادة حكومتها الدستورية في السلام ، وايمانها بعملية التفاوض تحت رعاية مجموعة كونتادورا والتزامها الكامل بالمبادئ الواردة في ميثاق هذه المنظمة .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتسم

الحالة في امريكا الوسطى ، وهي الموضوع المطروح الآن امام الجمعية العامة بطابع ملصح بصفة خاصة . ومن الواضح ان الموقف الذى نجم عن الاعمال العدوانية للولايات المتحدة

حرج للغاية ، وهو موقف خطير يهدد بحق السلام والأمن ليس في هذه المنطقة فحسب وإنما في جميع أرجاء العالم .

ويشعر وفد جمهورية بلغاريا الشعبية ببالغ الامتنان لقرار الجمعية العامة بإدراج مشكلة الحالة في أمريكا الوسطى في جدول أعماله ومناقشتها في الوقت الحاضر ، وفي هذا الوقت نفسه الذي أدى تدخل الولايات المتحدة المسلحة فيه ضد غرينادا إلى تصاعد التوتر بصفة خاصة ، هذا التوتر الذي وصل بالفعل في هذه المنطقة من العالم إلى منحدر خطير .

لقد اتاحت الفرصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للاستماع إلى عدد من الوفود أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الحالة الخطيرة في أمريكا الوسطى التي تسببت فيها الولايات المتحدة . وقد تعين على مجلس الأمن مرارا هذا العام أن يناقش الحالة في المنطقة فيما يتعلق بأنشطة الولايات المتحدة الهدامة وعدوانها المبيت ضد نيكاراغوا ، وفيما يتعلق أيضا بتدخلها المسلحة مؤخرا في غرينادا . ومنذ عدة أيام مضت وبعد أن مارست الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن ضد القرار الخاص بتدخلها في غرينادا ، قامت الجمعية العامة بتناول هذه المشكلة بوصفها مشكلة ملحة واعتمدت قرارا يدين هذا التدخل ويدعو إلى وقفه فورا وإلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من الجزيرة انسحابا عاجلا .

إن التوتر في أمريكا الوسطى أخذ في التعاضد ، وقد واجهت تطلعات شعوب هذا الجزء من العالم نحو السلم والاستقلال الوطني والتنمية والعدالة الاجتماعية ، جهودا دائية من جانب الامبريالية الأمريكية لاستمرار سيطرتها الاستعمارية الجديدة ، وبالرغم من الحقيقة الواضحة التي تؤكد مرارا من على منبر الأمم ، ومؤداهما أن المنازعات في هذا الجزء من العالم قد نجمت عن الاستغلال القاسي الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية والاعمال الوحشية للدكتاتوريات المطلقة ، تواصل واشنطنون الترويج لاختلافاتها المتعلقة بالتحريض

الاجنبي المزعوم . وبهذه الطريقة ، تحاول واشنطنون تبرير عنفها المسلح الوحشي ضد الشعوب ، الذي تستخدمه في محاولة وقف التطورات التقدمية في ذلك الجزء من العالم . ومرة اخرى تحاول الولايات المتحدة اجبار الدول ذات السيادة واجبار شعوبها على التخلي عن سياستها المستقلة لخدمة مصالح الامبريالية الامريكية باللاجوء الى سياسة الامسلاء والتهديد واللاجوء الى استخدام القوة المسلحة مباشرة .

وفي الوقت الذي تقوم فيه واشنطنون بلا تردد وبوحشية ، بانتهاك معايير القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تدعي لنفسها بصورة تعسفية الحق في تقرير مصائر مختلف الشعوب والبلدان ، والاضطلاع بدور الشرطي الدولي . ان القوى الامبريالية المغرقة في الرجعية تحاول حاليا ان تحدد مسبقا النظام السياسي والسياسات الخارجية لمختلف البلدان ، من منطلق موقف القوة ، وباللجوء الى سياسة الاملاء ، بما في ذلك التدخل المسلح المباشر سواء كان ذلك في امريكا الوسطى او في الجنوب الافريقي او في الشرق الأوسط او في الكاريبي .

ان عملية التدخل المسلح الفاشم التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد غرينادا تحت ذرائع لا أسس لها على الاطلاق ، وشجبها حتى حلفاؤها الاقربون ، وكذلك الصحافة الامريكية ؛ والاضرار التي لحقت بالسكان المدنيين ؛ وقصف الأهداف المدنية ، بما فيها احدى المستشفيات التي قتل فيها عدد من المرضى ؛ واغتصاب حق شعب غرينادا في تقرير المصير ، كل ذلك امثلة حية ودامغة جديدة على الاسلوب الوقح الذي تتبعه الامبريالية الامريكية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية الحيوية .

ان الولايات المتحدة تمعن في عدوانها ضد نيكاراغوا ، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) الصادر في ١٩ أيار/مايو ، الذي صوتت الولايات المتحدة لصالحه ، والذي يؤكد بصورة قاطعة حق نيكاراغوا في العيش في ظل السلم والأمن بمعناى عن أى تدخل اجنبي .

ومنذ أيام قليلة خصص مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مرة أخرى ملايين الدولارات بغية تصدير الثورة المضادة الى نيكاراغوا ، تحت اسم " المعونة السرية " ، ونعلم جميعا نوع تلك المعونة . وترمي الفكرة الى ارسال عصابات جديدة من المرتزقة السوموزيين الى اراضي نيكاراغوا ، تم تجنيدهم وتدريبهم وتوجيههم من قبل الولايات المتحدة ، ومخابراتها ، لارتكاب اعمال الارهاب المسلح ضد شعب نيكاراغوا .

يعني هذا ايضا تقديم شحنات جديدة من الأسلحة لا ولئك المرتزقة ، ووقوع المزيد من الضحايا من بين السكان المدنيين ؛ ووقوع حالات جديدة تدمر فيها الثروة الاقتصادية والثقافية لهذا البلد المستقل .

وكما قال السيد بولاند رئيس لجنة الاعلام في مجلس النواب الامريكى ، فان الادارة الامريكية :

" . . . تشن حربا في نيكاراغوا . ولا ينبغي لأحد أن يخطئ في

ذلك . هذا هو على وجه الدقة ما تقوم به الولايات المتحدة " .

ان معلقا سياسيا في الولايات المتحدة ، قد كتب في معرض الاشارة الى انعدام حسن النية من جانب الحكومة الامريكية فيما يتعلق بعقد مفاوضات لمحاولة تسوية مشكلة امريكا الوسطى ما يلي :

" . . . ان حكومة ريغان — على حد اعترافها — اى اعتراف وكيل

وزارة الدفاع فريد ايكلي — تسعى الى تحقيق انتصار عسكري في امريكا

الوسطى ، وليس الى تحقيق اتفاق تفاوضي ؛ وقمة النفاق انها تقوم بذلك

لأسباب تتصل بالحرب الباردة ، وأسباب جغرافية — سياسية ، لا بسبب

الاهتمام الحقيقي بالديمقراطية أو حقوق الانسان " . (صحيفة نيويورك

تايمز ، ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، ص ٣٥)

ان الضغط العسكرى المباشر الذى تمارسه الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا

يتعاضد باستمرار . ولقد دمرت الاهداف الاقتصادية . وسقط مئات الضحايا من بين

السكان المدنيين . وفي الوقت ذاته هناك تكثيف استعراضي حول ساحلي هذا

البلد لعشرات من السفن الحربية الامريكية . وعلى مقربة من حدود نيكاراغوا تقوم

القوات المسلحة للولايات المتحدة ، بالاشتراك مع جيش هندوراس " بمناورات " تمهد

السييل الى القيام بعد ذلك بغزو نيكاراغوا ، لضمان اطلاق يد العصابات السوموزية .

وبغية تقويض حركات التحرر الوطنية في امريكا الوسطى ، تعتمد الحكومة

الامريكية أكثر فأكثر على التحالفات العسكرية العدوانية التي تقيمها بنفسها . وقد شاهدنا بالفعل الاغراض الحقيقية لما يسمى بقوات الأمن الاقليمي التي اضطلعت بدور ستار الدخان ، لتتيح للقوات المسلحة للولايات المتحدة تنفيذ حملتها التأديبية ضد غرينادا ذات السيادة . ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان المواثيق الأخرى من هذا النوع التي تحمل - على نحو منافق - عنوان " المجتمع الديمقراطي لأمريكا الوسطى " تستهدف استخدامها وسيلة لابطال السلطة الشعبية في نيكاراغوا .

وليست نيكاراغوا وحدها عرضة للتهديد ، ففي السنوات الأربع الأخيرة تدخلت الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لعدد من البلدان الأخرى في تلك المنطقة وهو أمر ما فتئت تقوم به لسنوات عديدة ، بينما تنهض في أمريكا الوسطى بحلول تتسم بطابع الاستعمار الجديد . ويضطلع بهذه المهمة نفسها المستشارون السياسيون والعسكريون الأمريكيون في السلفادور ، كما حدث في أيام " شركة الفواكه المتحدة " سيئة السمعة . ان واشنطن تقرر الاهداف التكتيكية التي تحققها الأعمال العسكرية ضد شعب هذا البلد . وتنظم وتمول انتخابات مزيفة ، وتضرب عرض الحائط بالتطلعات المشروعة لشعب السلفادور ، وتضع العراقيل امام التسوية السياسية لمشاكل البلد عن طريق التفاوض .

ان سياسة الولايات المتحدة العدوانية ضد جمهورية كوبا مازالت تشكل عاملاً لزعزعة الاستقرار في أمريكا الوسطى والكاريبي . ان الاتهامات المثيرة للسخرية التي لا أساس لها من الصحة ، الموجهة من واشنطن ضد كوبا تستخدم ستاراً للسياسة الارهابية العدوانية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد شعب هذا البلد . وتلجأ الولايات المتحدة الى اشد انواع التكتيكات التشتيية خطيرة . وتصعد باستمرار ابتزازها السياسي والاقتصادي والعسكري ضد هذا البلد العضو في حركة عدم الانحياز ؛ وتدبر الخطط علناً ، وتفرض الحصار وتمارس الاستفزاز العسكري .

ان قلق المجتمع الدولي ازاء تهديدات الولايات باللاجوء الى القوة فسي المستقبل له ما يبرره تماما . ان المخطط الشرير الذي دبته ضد غرينادا ، فسي طريقه الآن الى نيكاراغوا : فهناك حملة تشهير تنهض بها أقوى أجهزة الدعاية في العالم ؛ ورفض صريح لمناقشة مختلف الاقتراحات التي تستهدف حل المشاكل سلميا ، وسعي مستمر الى خلق ذرائع للقيام بتدخل مسلح ، واستعراض جديد للقوة للسماح للامبريالية الامريكية باستعادة سيادتها المطلقة على ذلك الجزء من العالم .

ومن ميسس الحاجة ان يبذل المجتمع الدولي في هذه الحالة جهودا نشطة لايجاد حلول لمشاكل امريكا الوسطى على أساس قواعد القانون الدولي وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك لتحقيق وتعزيز التطلعات المشروعة لشعوب تلك المنطقة الى السلم والتنمية والعدالة الاجتماعية .

ان العناصر العامة المتاحة للنهوض بهذه الحلول واردة على سبيل التحديد في اعلان نيودلهي السياسي لحركة عدم الانحياز . وتتضمن الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حق كل بلد في ان يختار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية .

اننا نرحب باعلان كانكون عن السلام في أمريكا الوسطى الذى اعتمدته رؤساء دول بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، ونتابع بتعاطف كبير جهود مجموعة الكونتادورا في سبيل التوصل الى حل سياسي للمشاكل عن طريق المفاوضات ، وهي الطريق الوحيد نحو تسوية عادلة للحالة في أمريكا الوسطى .

ويرى وفدى أن الاقتراحات العادلة والمرنة والشروط المحددة التي قدمت مجددا من جانب وزير خارجية نيكاراغوا السيد ميغيل دى اسكوتو بروخمان في بيانه اليوم أمام الجمعية العامة ، تخدم مصالح جميع البلدان في المنطقة والسلام والأمن في العالم ، وتشكل أساسا واقعا يتصف بالمعقولية للتوصل الى تسوية شاملة للمشكلة .

وتؤمن جمهورية بلغاريا الشعبية ايمانا عميقا بأن من أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتسوية الحالة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي الحاحا ، الانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال من غرينادا ووقف أعمال العدوان وجميع الأعمال التخريبية ضد نيكاراغوا ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور بهدف ايجاد حل سياسي عن طريق التفاوض للمشكلات التي تواجه ذلك البلد ووقف المناورات العسكرية الأمريكية في أراضي أمريكا الوسطى ومياهاها الإقليمية ، ومنع التهديد باستخدام القوة ضد دول المنطقة . كل ذلك سيتيح لشعوب أمريكا الوسطى أن تبني مستقبلها بحرية وسيادة كاملتين وبالأسلوب الذى تختاره بنفسها بما يتماشى مع مصالحها الوطنية .

وتؤكد جمهورية بلغاريا الشعبية من جديد تعاطفها مع كفاح تلك الشعوب من أجل التحرر والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) :
من الطبيعي أن تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالة في منطقة أمريكا الوسطى في وقت تشهد فيه هذه المنطقة وغيرها من مناطق العالم تصاعدا مستمرا للأعمال العدائية والتدخل المباشر والغزو المسلح والمناورات التي تقوم بها الادارة الأمريكية ، والذي يتناقض تماما مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويهدد السلام والأمن العالميين للخطر .

لقد عقد مجلس الأمن خلال هذا العام عددا من الاجتماعات الطارئة ، والتي تركزت جميعها لمناقشة الاستفزازات والتهديدات وأعمال التدخل المباشر وغير المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد عدد من البلدان . ففي نيسان / ابريل سنة ١٩٨٢ ، انعقد مجلس الأمن ليناقتش تصاعد الأعمال العسكرية والتدخل المسلح الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا . وفي أيار / مايو ١٩٨٣ ، انعقد مجلس الأمن مرة أخرى ليناقتش الغزو المسلح التي تنظمه وتموله وتجهزه الادارة الأمريكية في المنطقة ضد نيكاراغوا أيضا . وفي آذار / مارس وآب / أغسطس ١٩٨٣ انعقد مجلس الأمن لينظر في الاستفزازات والتهديدات التي قام بها الاسطول السادس الأمريكي بمحاذاة السواحل الليبية ضد الشعب العربي الليبي .

ان تاريخ الادارة الأمريكية يزخر عبر مراحلها المختلفة بأعمال العدوان والتدخل والغزو والاحتلال . فمن منا لا يذكر الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فييت نام . ومن منا لا يذكر تدخلاتها المستمرة في شؤون كوبا وفي شؤون كوريا وفي شؤون الشعب الإيراني الداخلية ودعم دكتاتورية الشاه ومحاولة إعادة التاريخ الى الوراء . ومن منا لا يذكر الاستفزازات والتهديدات وأعمال العدوان التي قامت وتقوم بها الادارة الأمريكية ضد الجماهيرية منذ عام ١٩٦٩ م وحتى الآن .

لقد كانت ليبيا بأسرها قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وكانت الشركات الأمريكية هي التي تسيطر على اقتصاد الوطن وتسيره لصالحها . وقيام ثورة الفاتح في عام ١٩٦٩ ونهاية النظام العميل للادارة الأمريكية واجلاء القواعد الأمريكية وانتهاء الاحتكارات البترولية ورفع ليبيا لشعار التحرر الاقتصادي وتأميم النفط لصالح شعوب المنطقة ودعم قوى التحرر الوطني في جنوب القارة الأفريقية ونضال الشعب الفلسطيني وانتهاج سياسة غير منحازة ومعادية للاستعمار والعنصرية والصهيونية ؛ كل هذه أمور لم ترض الولايات المتحدة بطبيعة الحال ، فبدأت تنفذ حلقات مسلسلها العدواني ضد ليبيا منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن . حيث وقعت الجماهيرية منذ ذلك التاريخ ضحية لعدد من الاستفزازات والاعتداءات المباشرة وغير المباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واتخذت أعمالها الارهابية هذه عدة مظاهر تمثلت في العدوان المباشر والضغوط

الاقتصادية والتهديدات التي قام بها الأسطول السادس الأمريكي بحاذاة الشواطئ الليبية وبالقرب من خليج سرت واجراء المناورات العسكرية قرب الحدود الليبية الشرقية والحملات الاعلامية المفرضة التي تهدف الى تشويه سمعة الجماهيرية في المحافل الدولية. ان سياسة الغزو والاحتلال ليست بالشئ الجديد على الولايات المتحدة الامريكية بل ان تاريخها حافل بأعمال العدوان ضد الشعوب . فباسم الديمقراطية وتحت شعار المناضلين من أجل الحرية خططت الولايات المتحدة الأمريكية ونفذت العديد من المناورات والمؤامرات ضد دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى بالخصوص . ففي عام ١٨٥٥ ، حضر وليم ولكر الى نيكاراغوا وضم أمريكا الوسطى كلها الى الولايات المتحدة . وأعلن نفسه رئيسا عليها .

وفي عام ١٨٢٣ ، وخلال النضال الذي خاضته بنما في سبيل الاستقلال عن كولومبيا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في بنما وجرت هناك عمليات انزال قام بها جيش الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي عام ١٨٩٨ ، قامت القوات البحرية التابعة للأسطول البحري للولايات المتحدة بفرض حصار على الموانئ الكوبية خلال الحرب الاسبانية الكوبية . وفي عام ١٩٠٩ ، تدخلت الولايات المتحدة في نيكاراغوا حيث أطاحت في ذلك الوقت بحكومة خوسيه سانتوس . وفي عام ١٩١٤ ، نزلت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة في جزيرة هايتي . وفي عام ١٩٢٦ ، عادت القوات البحرية الأمريكية من جديد لتحتل نيكاراغوا ، وقد استمر هذا الاحتلال العسكري حتى عام ١٩٣٣ ، عندما أرغمت الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب بسبب المقاومة البطولية للشعب والجيش النيكاراغوي . وفي عام ١٩٥٤ قامت الولايات المتحدة عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية بالاطاحة بحكومة الجنرال جاكوب في غواتيمالا . وفي عام ١٩٦١ ، قامت البعثة العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بانقلاب عسكري ضد المجلس الوطني في السلفادور . وفي عام ١٩٦١ ، قامت الولايات المتحدة أيضا

بمحاولة غزو كوبا في عطية ما يسمى بخليج الخنازير . وفي عام ١٩٦٤ ، شنت قوات الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تتخذ في ذلك الوقت من بنما قاعدة لها ، شنت هجوما على مظاهرة مدنية وقتلت (٣٠) فردا من أبناء شعب بنما . وفي عام ١٩٦٥ ، أنزلت الولايات المتحدة الأمريكية الالاف من جنودها من قواتها المسلحة في الجمهورية الدومينيكية لغزوها .

ان الولايات المتحدة الامريكية التي غزت المكسيك ايضا وفرغت سيطرتها على اكثر من ٤٠ في المائة من اقليمها ، هي التي تحتل اليوم جزيرة بورتوريكو حتى يومنا هذا ، وهي التي - كما ذكرت سابقا - قد حاولت مرارا وتكرارا غزو كوبا وفرض حصارا اقتصاديا وسياسيا عليها لاجتماعها لهيمنتها ، وهي التي اغتالت الرئيس الليندي في شيلي ، كما اغتالت غيره من الرؤساء الوطنيين في مناطق مختلفة من العالم ، وهي التي ظلت - منذ قيام النظام التقدمي للحركة السند يانية في نيكاراغوا على انقاض النظام الرجعي العميل ، نظام سوموزا - تقوم بتمويل وتجهيز وتوجيه كل العمليات العسكرية التي تشن ضد نيكاراغوا . وفي سبيل تنفيذ مخططاتها اتخذت من اراضيها ومن اراضي البلدان المجاورة لنيكاراغوا مواقع لتدريب القوات المناهضة للثورة السند يانية وخرقت طائراتها وسفنها المجال الجوي والمياه الاقليمية لنيكاراغوا ومولت اعمال التخريب والهجمات المسلحة التي تشن ضد الاهداف المدنية في نيكاراغوا والتي ادت الى اغرار مادية كبيرة وخسائر في الارواح بين المدنيين بصفة خاصة . وازاء هذا التورط الامريكي ، فان ادارة ريغان لم تستطع ان تنكر الاعتراف بأن الولايات المتحدة هي التي توجه وتمول العدوان على النظام الشرعي في نيكاراغوا . وقد جاء ذلك الاعتراف على لسان رئيس الادارة الامريكية نفسه الذي اعلن في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٤ اذار / مارس من هذا العام . وفي خطاب له امام الكونغرس دور الولايات المتحدة في الحرب القذرة التي تشن ضد نيكاراغوا .

ان تاريخ تدخل الولايات المتحدة في شؤون البلدان الاخرى ، والذي يتنافى مع العبادئ والمواثيق الدولية بل والمعاهدات والاتفاقيات التي ارتبطت بها الولايات المتحدة وانتهكتها ، يقودها الى ان نتساءل ما هو المبرر للتدخل الامريكي في الشؤون الداخلية للدول وغزوها واحتلالها ؟

ان المبررات واضحة وجلية ، ولعل حادث غرينادا لا يزال ماثلا امامنا وغزوها الذي تم منذ ايام قليلة مضت يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن قوانين الغاب وليست القوانين الدولية هي التي تحكم سلوك الولايات المتحدة الامريكية . وان ميثاق الامم المتحدة ينتهك اليوم

كما انتهك بالأسس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال ، ونحن في القرن العشرين ، تفكر بالمنطق الاستعماري ، وتسمى جاهدة من أجل السيطرة وبسط النفوذ والعدوان والتحكم في خيرات الشعوب والهيمنة على اقتصادها .

ان المبررات والاسباب التي اعطت الولايات المتحدة ان تسوقها لتبرير اعمالها العدوانية وتدخلها في شؤون الغير انط تدعو الى السخرية والاستهجان . فاية ديمقراطية تلك التي تدافع عنها الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وأي حقوق انسان تلك التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية انها وصية عليها ، وعليها هي وحدها واجب الدفاع عنها خارج حدودها ؟ ان الديمقراطية التي تدافع عنها الولايات المتحدة واضحة للعيان . انها ديمقراطية الشركات وديمقراطية الاحتكار وديمقراطية الرجل الابيض . وان المفهوم الأمريكي للديمقراطية ، يعني ان الشعوب عليها ان تستسلم للدكتاتوريات التي فرضت عليها بواسطة جنود البحرية الامريكيون وان احتكار الشركات المتعددة الجنسيات يجب ان يعود من جديد وأنه لا يجب ان يكون هناك في هذا العالم من يقول " لا " للإدارة الأمريكية والا فانه في مفهوم الإدارة الأمريكية متمرّد وغير ديمقراطي ويطرس الارهاب .

ان استخفاف الولايات المتحدة بالأمم المتحدة اصبح امرا واضحا للعيان . ومنذ ايام فقط يعلن الرئيس الأمريكي نفسه وبكل صراحة ان اداة اكثر من مائة وفد في الأمم المتحدة للولايات المتحدة الأمريكية لم يمنعه من ان يأكل افطارا شهيا . هذه هي وجهة النظر الأمريكية في الأمم المتحدة وفي ميثاق الأمم المتحدة .

ان الحالة في أمريكا الوسطى ، كما هي الحالة في كثير من مناطق العالم ، تهدد بالخطر والانفجار . ولعل غزو غرينادا واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية جدير بالمجتمع الدولي ان يوليها اكبر اهتماماته . ذلك ان غزو غرينادا بالأسس يعتبر مثالا حيا على الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، وعلى المجتمع الدولي ألا يسمح لسياسة العدوان التي تتبعها الإدارة الأمريكية ان تحكم الشؤون الدولية سواء كان ذلك في الشرق الاوسط او في افريقيا او في آسيا او في أمريكا اللاتينية .

ان استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، انما يؤدي الى ان يفقد المجتمع الدولي ثقته في مبدأ الأمن الجماعي .
وان الفقرة (٤) من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ان " يحتنع
اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد
سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم
المتحدة " .

لقد دامت الولايات المتحدة الامريكية على كل النصوص والاتفاقيات الدولية .
داستها ليس دفاط عن حق شعب ناميبيا في استقلاله وليس دفاط عن حق شعب فلسطين
الذى سلبت ارضه ، وليس دفاط عن حق لبنان الذى يحتله الكيان الصهيوني ، وليس دفاط
عن حق الشعوب المناضلة من أجل الحرية ولكنها دساتها لقهر الحرية وقتل الانسان في
ناميبيا وفي فلسطين وفي لبنان ، وفي اجزاء كثيرة من العالم . واليوم كما حدث بالأس في
غرينادا ، وكما حدث بالأس وليس بالعديد ايضا في فييت نام .

ان الذى يجرى في جميع مناطق العالم ، من قتل وتدمير وتخريب بسبب جنود
البحرية الامريكيين قد قتل كل أمل للشعوب في ان تعيش حرة كريمة على سطح الكرة الارضية .
ان ما يجرى في غرينادا ، وما جرى مثله بالأس في عدد من بلدان العالم لم يقتل حرية
شعب غرينادا وشعوب تلك البلدان فقط ، بل انه يقتل مدنية القرن العشرين ويفضح انها
زائفة .

وانه لحرى بالمجتمع الدولي ان يدين بشدة غزو الولايات المتحدة الامريكية للبلدان
الاخرى وانتهاكها الصارخ لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، وان يؤكد على حق
الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تروق
لها .

ان الأحداث التي تجرى اليوم في منطقة امريكا الوسطى والكاريبي يمكن ان تتكرر
غدا في اى بلد آخر . وان الجرائم التي ترتكبها الادارة الامريكية في حق شعوب تلك

المنطقة يمكن ان ترتكبها في حق كل الشعوب . وعليه ، فان المجتمع الدولي طالب اليوم
بوضع حد لاستهتار الادارة الامريكية ، والتصدى بحزم لسياساتها العدوانية ضد الشعوب .
واني لاؤكد باننا في الجاهلية ندين بكل شدة سياسة العدوان والتدخل التي تمارسها
حكومة الولايات المتحدة ونشجب المخططات التآمرية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في مناطق
كثيرة من العالم وتهدد أمنها واستقلالها . ونؤكد من جديد تضامننا المطلق مع شعوب
منطقة امريكا الوسطى وغيرها من مناطق العالم . واننا لعلو يقين بأن النصر سيكون حليف
الجاهلير المناضلة وان الاحباط سيكون مصير الادارة الامريكية والمؤامرات المبرمالية .
وان الولايات المتحدة سوف لن تستطيع مهما امتلك من قوة ومهما دهرت من مؤامرات ومهما
جندت من عملاء ان تعيد عجلة التاريخ الى الوراء وان نضال الشعوب سيكلل حتما بالانتصار .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد طارتيبي اوردانيتا (فتزويلا) .

A/38/PV.48

69-70

ونحن الآن نناقش الحالة في أمريكا الوسطى ، نرى أن هناك أيضا منطقة أخرى يهدد الوضع فيها أيضا بالانفجار ، نتيجة للسياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية ، ففي منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفي المنطقة العربية بالذات ، تجرى الولايات المتحدة الأمريكية تجمعا خطيرا لأساطيلها بهدف العدوان على الجمهورية العربية السورية ، ومهدف فرض أنظمة عميلة لها في المنطقة . ان وجود آلاف البشر ومؤسسات الطائرات الأمريكية في هذه المنطقة يهدد السلام والأمن الدوليين بالخطر ، ولا يعرض للخطر المنطقة العربية وحدها .

ان هذا الوضع المتفجر في المنطقة العربية يجب أن يدان ويجب أن ننبه اليه من الآن . هل الولايات المتحدة الأمريكية الآن تعد غزوا جديدا لسوريا وللبنان مثلما حدث في غرينادا ؟ ان التاريخ سيحدثنا عن ذلك وقد لا يكون هذا بعيـدا ، الا اذا وقفنا موقفا موحدا ضد هذا الغزو وهذا العدوان الذي تهيب له الادارة الأمريكية الآن .

ان سياسة اشغال الخلافات بين الدول في أمريكا الوسطى ، وبين دول المنطقة العربية ، التي تعارسها الادارة الأمريكية ليست في صالح الأمن وليست في صالح السلام . ان سياسة الحصار وفرض الأنظمة الرجعية العميلة ليست في صالح السلام . ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تجني شيئا بالحصار والتهديد ولا بالمناورات العسكرية ، لكن يمكنها فقط أن تحصل على السلام وعلى التعاون بين الشعوب اذا هي انتهجت سياسة الحوار وابتعدت عن سياسة العدوان .

ان الديكتاتوريات العسكرية أثبتت فشلها في التاريخ ، لقد تمرد هتلر ، وقد غزا العالم واحتل كثيرا من أجزاء أوروبا . لكن أين هتلر اليوم ؟ لقد انتهى هتلر ، وكما انتهى هتلر وكما انتهت النازية من ألمانيا ، فان العدوان الأمريكي لن يربسـلام ولا بد أن يكون هناك رادع ، وهذا الرادع لن يكون سوى تجميع قوانا وتحالفنا في حرب مقدسة لوقف هذا العدوان وهذه الاستفزازات .

قد يكون الوقت متأخرا اذا لم نقم جميعا بموقف موحد تجاه ما يجرى في امريكا الوسطى، وتجاه ما يجرى في المنطقة العربية .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كتب الكاتب الفرنسي جورج برنانوس ذات مرة " ان أسوأ الأكاذيب وأشدها افسادا هي المشاكل التي يساء طرحها " . ان غرض أولئك الذين جاءوا بحسالة أمريكية الوسطى الى الجمعية العامة اليوم ، وطالبوا باجراء هذه المناقشة ، تجنيد الأمم المتحدة في تحديد المشكلة في امريكا الوسطى ، تحديدا يؤدي الى افساد الحقيقة . وهدفهم هو اخفاء سياساتهم العدوانية العنيفة وراء ستار من خطابات الأمم المتحدة المنمقة عن عدم التدخل وعدم استعمال القوة . وهدفهم - بمنتهى التحديد - استخدام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتبرير أعمال تنتهك ، تحديدا ، تلك المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتخربها .

ان مثل نيكاراغوا يود من الأمم المتحدة أن تؤيد تحديد حكومته الفاسد للمشكلة في امريكا الوسطى . ونيكاراغوا - وفقا لذلك التحديد - دولة محبة للسلم ليست لديها مخططات ازاء جيرانها . وهي بلد له علاقات أخوية مع كوبا والاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية وبلغاريا وليبيا وعدة دول اخرى محبة للسلم ذات ميول مشابهة ، وهي علاقات لا غاية لها الا تعزيز العدالة الاجتماعية والسلم الدولي وتقرير المصير . ونيكاراغوا أيضا ، بطبيعة الحال ، بلد لديه مؤسسة عسكرية ضخمة أكبر أربعة مرات وأقوى ثمان مرات من قوة الحرس الوطني التي كانت لدى الديكتاتور الراحل اناستاسيو سوموزا ، كما قال القائد الحالي لقوات نيكاراغوا في العام الماضي . لكن هذا - بالطبع - ليس الا بغرض الدفاع عن النفس الذي يفترض انه مطلوب في مواجهة جيران نيكاراغوا .

ان حكومة نيكاراغوا مقتنعة - أو هي تريد منا أن نصدق أنها مقتنعة - بأن غزو الولايات المتحدة لنيكاراغوا أمر وشيك . لقد طرحت حكومة نيكاراغوا مسألة امريكا الوسطى هذه على مجلس الأمن ثلاث مرات على مدى العام ونصف العام الماضية ، مدعية في كل مرة ان غزوا عسكريا واسع النطاق من جانب الولايات المتحدة يوشك أن يحدث . وهي تأتي

الآن الى الجمعية العامة بنفس الاتهام . وهذا الغزو الوشيك - بطبيعة الحال - لا يقع أبداً ، كما ان نيكاراغوا لا تقدم دليلاً واحداً مهما صغر على أن هذا الغزو يوشك أن يقع . فهي تكتفي بالشكوى من أن الولايات المتحدة تساعد النيكاراغويين الذين يناضلون داخل نيكاراغوا من أجل حقهم في تقرير المصير والحكم الذاتي .

ان ما نجده في ادعاء حكومة نيكاراغوا ليس الا خليطاً من التبجح وجنون العظمة - يقحمان بفرض تبرير تشديد قبضة القمع الداخلي وزيادة تعزيز القوة العسكرية ، على أمل تلقي المزيد من المعونة العسكرية من الكتلة السوفياتية . وهذا فان الام المتحدة تستغل لاضفاء مظهر الشرعية الدولية على تلك الخطط .

وقد تمثل نمط تفكير نظام نيكاراغوا ، أى ذلك الخليط من التبجح وجنون العظمة ، كأوضح ما يكون في بيان ألقاه وزير الداخلية توماس بورغي ، أمام أعضاء المنظومة الوطنية لاطفاء الحرائق في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام . فقد قال توماس بورغي ان نيكاراغوا ستهزم جيش الولايات المتحدة :

"حتى اذا ما حولوا مدنا الى رماد . وان كانت الولايات المتحدة قد اضطرت للاستعانة بقوات من صفوة قواتها لتهزم غرينادا "

هكذا قال القائد بورغي في معرض الاشارة الى بعثة الانقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة وعدة دول من شرقي الكاريبي في غرينادا منذ بضعة أيام ،

" . . . فان نيكاراغوا ستضطررها الى الاستعانة بأبطالها من أفلام الكارتون امثال " الرجل الطوطا " و " سوبرمان " و " الرجل العنكب " . "

والواقع ان جوهر قضية نيكاراغوا المطروحة على هذه المنظمة ، لا صلة له بالواقع أكثر مما لتلك الشخصيات الخيالية الطفولية التي أشار اليها السيد بورغي من صلة بالواقع .

فما الواقع ؟ وما العرض الصحيح للمشكلة في امريكا الوسطى ؟ الواقع ان الساندينيين وصلوا الى السلطة في عام ١٩٧٩ عن طريق كفاح مسلح ، وشرعوا بعد ذلك

في الاخلال بكافة الوعود التي قطعوها على أنفسهم لمنظمة الدول الأمريكية وللشعب النيكاراغوى فيما يتعلق بالتعددية والديمقراطية داخلها والعلاقات السلمية مع البلدان المجاورة خارجيا .

فالثورة الساندينية لم تكف اذن بالاخلال بالوعود التي قطعتها على نفسها لمنظمة الدول الأمريكية ، بل وخانت الوعود التي قطعتها لشعبها ، كما خانت ايضا قيم وتقاليد أوغستوسازارساندنيو ، الذى تسمت باسمه ، فهو لم يكن ماركسيا لينينيا ، بل انه ، كما ذكرت زملاء مرارا في الامم المتحدة ، كان مؤيدا للأمية لا للامبراطورية السوفياتية . وهو الذى انتقد خضوع كوبا لأمية موسكو المزعومة ، وهو الذى رغب في صون سيادة بلده ، وهو الذى رغب في أن يكون بلده حرا ، وهو الذى تعرض لنقد لاذع من جانب الشيوعيين اثناء حياته لميله البورجوازية والثورية المضادة .

وكانت مهاجمة الشيوعيين لساندينو قد بدأت وهو ما زال بالمكسيك ، لانه رفض أن يكيف كفاحه من اجل الوطن والحرية ليتلاءم وخطط الشيوعيين المكسيكيين . وأهـذا السبب وصفه سكرتير الحزب الشيوعي المكسيكي بأنه خائن وأدانه حتى عند وفاته . وعلى وجه الدقة ، فان الوطن والحرية هما ما خانهما الساندينونيون المزعومون عندما فرضوا دكتاتورية ماركسية لينينية على شعب نيكاراغوا ، وأخضعوا نيكاراغوا الكوبيا وبمعنى أوسع لاهداف الاتحاد السوفياتي وامبراطوريته العالمية .

فبدلا من اجراء الانتخابات التي وعد بها شعب نيكاراغوا ، فرض الساندينونيون المزعومون الاستعباد والدكتاتورية . وبدلا من حكم الشعب لنفسه الذي وعد به الساندينونيون المزعومون فرضوا مجلس دولة مزيف ، وبدلا من تعدد الاحزاب الذي وعد بها شعب نيكاراغوا قضى الساندينونيون المزعومون على كل اشكال المعارضة الديمقراطية ، وبدلا من التعددية واحترام حقوق الانسان طرد الساندينونيون المزعومون من ساحل الاطلسي هنود المسكيتو - الشعب الاصلي المسالم الذي لا يطلب الا أن يترك ليعيش في سلام ، وبدلا من حرية الاديان التي تعهد بها جميع الموقعين على ميثاق الامم المتحدة ، اضطهد الساندينونيون المزعومون الكنيسة وأظهروا المعارضة للمبابا عند زيارته لنيكاراغوا . وبدلا من احترام الحق في انشاء نقابات عمالية والمساومة الجماعية عمد الساندينونيون المزعومون الى قمع النقابات العمالية الحرة في نيكاراغوا . وقد تكاثرت لجان للدفاع عن الساندينينستيه جنبا الى جنب مع الغوغاء الذين يفرضون تنفيذ القرارات التعسفية التي تتخذها تلك اللجان .

وبالطبع فان نيكاراغوا مجرد بيدق لا كبير وزن له في لعبة شطرنج أوسع رقعة اللاعبين الاكبر فيها كوبا ، وهي بدورها بيدق صغير الشأن في لعبة شطرنج أكبر تقسم فيها كوبا بدور الوكيل للاتحاد السوفياتي .

ولا يخفى على احد في هذه الهيئة أن الاتحاد السوفياتي قد استهدف دولا مختلفة في امريكا اللاتينية بوصفها مجالات جذابة للغاية لمخططاته التوسعية ، ومنذ

ومنذ أواخر الستينات بدأ الاتحاد السوفياتي يحدد لنفسه ، بصورة واضحة وسافرة
درب العمل المسلح باعتبارها الدرب المفضية الى السلطة والنفوذ في نصف الكرة
الغربي هذا . وكان منظروه الذين يكتبون في الدوريات العسكرية والاستراتيجية
السوفياتية قد لاحظوا منذ أمد طويل أن الكفاح المسلح وحده هو الذي أثبت نجاحه
كأداة لاقامة حكومات ماركسية لينينية ، ونشر الثورة في أمريكا اللاتينية .

ومما يدعوني غاية الدهشة دائما الصراحة التي تناقش بها الدوريات السوفياتية
المهتمة بمسائل التنظير ، والمنظرون السوفيات ، مدى اعتمادهم على العنف كأداة
للتوسع ، فدائرة المعارف العسكرية السوفياتية لعام ١٩٧٨ تقول ، على سبيل المثال ،
في مقالة عن أمريكا اللاتينية :

" ان التغير في معادلة ترابط القوى في الساحة الدولية لصالح
الاشتراكية قد أدى الى حفز كفاح شعوب أمريكا اللاتينية الذي يمهّد السبيل امام
الاشتراكية في نصف الكرة الغربي "

فما هو ذلك الذي " يمهّد السبيل أمام الاشتراكية في نصف الكرة الغربي " ؟ ليست
التغيرات في الاوضاع الاقتصادية ، ولا التغيرات في الاوضاع الاجتماعية ، بل
"التغير في معادلة ترابط القوى في الساحة الدولية "
ولنستمع ايضا :

" ان حركات التحرير الوطني شكل من أشكال الحرب تشنه شعوب
البلدان التابعة أو المستعمرة والتي كانت مستعمرة ، وتصبح البلدان الاشتراكية
فيه العامل الحاسم عندما تشن الشعوب كفاحا مسلحا ضد الرجعية الداخلية " .
أي أن كفاح التحرر الوطني شكل من أشكال الحرب تكون البلدان الاشتراكية
- كالاتحاد السوفياتي وكوبا - العامل الحاسم فيه عندما تشن الشعوب كفاحا مسلحا
ضد ما يسمى بالرجعية الداخلية ، وهذا كلام صريح لا التواء فيه . وهو يزودنا
ببصيرة نافذة نستبصر بها دور القوة ، وعلى وجه التحديد دور القوة السوفياتية والقدرة

العسكرية السوفياتية في مناطق كأمريكا الوسطى اليوم على سبيل المثال . فحيثما يشن الشعب كفاحا داخليا ، تصبح القوة العسكرية السوفياتية ، اما بصورة مباشرة واما عن طريق كوبا او ليبيا ، الاداة الحاسمة ، أو يقصد لها أن تكون كذلك .

أما ما يكمل استعمال القوة السوفياتية فهو الجهد الذي يبذل للترويج لهذه السياسة في الامم المتحدة وفي الاوساط ذات النفوذ خارج هذه الهيئة ، الترويج للمبدأ المشوه الذي يعطي لحركات التحرر الوطني ، أي حركات التحرر الوطني التي يعتبرها الاتحاد السوفياتي كذلك ويؤيدها - احتكار مشروعية استخدام القوة . ووفقا لهذا المذهب ، يعتبر استخدام العنف الثوري ، أي العنف الذي يرتكبه المرتبطون بالاتحاد السوفياتي وعملائه ، " احتجاجا مشروعا " على ما يوصف بأنه " ظروف اقتصادية واجتماعية مجحفة " .

وقد اكتشفت عمابات صغيرة من الرجال الذين يميلون الى العنف انها مستطبعة عن طريق الاستخدام المتصف بالمهارة للعنف والدعاية ، ان تصل الى السلطة بالرغم من ارادة الاغلبية الساحقة . وتبدأ تلك العمابات نشاطها بالارهاب الذي عرف تعريفاً دقيقاً بأنه ممارسة القتل العمد وبترا الاطراف والتخويف تجاه الابرياء بصورة منظمة لبيت الرعب في القلوب وتحقيق أغراض سياسية . فهذا الاستخدام المبيت للارهاب يعتمد عليه لخلق حالة ثورية ، وقد اصبح الاسلوب المفضل لدى الكوادر الثورية المعاصرة . وهذه الدورة المألوفة ترافقها الآن جوقة من الاستهجان الاخلاقي تتألف من دول مرتبطة بالاتحاد السوفياتي تسعى في هيئات كهذه الهيئة ، لكسب تأييد رمزي للعنف المستخدم خارج جدران الهيئة .

لقد اصبح ذلك النمط مألوا بصورة مشبعة وهو نمط يتألف من اختيار حكومة ضعيفة ، وتنظيم جبهة تحرير وطني ، وشن حملة ارهاب لزعزعة النظام ، واضعاف الاقتصاد الذي يكون ضعيفا بالفعل ، ثم تكثيف العنف . والمشهد ان المؤسسات الهشة في كثير بل في معظم بلدان العالم الثالث ، تنهار تحت وطأة هذه الضغوط

فلا استخدام الماهر لما كان يسمى بالطابور الخامس يتيح للسوفييات أن يثيروا الانقلابات والحروب الأهلية تحت قناع يجعلها تبدو كسياسات داخلية . وهذا ليس كل شيء .
فما أن يتم انتقال السلطة وإقامة دكتاتورية موالية للاتحاد السوفيياتي حتى يسعى الاتحاد السوفيياتي الى ضمان عدم قلب ذلك الوضع بتقديم الآلاف المؤلفة من الخبراء والتقنيين والجنود والعمال ، على النحو الذي شاهدناه في غرينادا ، لدعم الحكومة الجديدة وإرشادها . ومن هنا كانت تلك المجموعة الغربية من العاطلين السوفييات والعسكريين السوفييات في نيكاراغوا وأنغولا وبنن وغانا والكونغو وموزامبيق وغينيا - بيساو وكوبا واليمن الديمقراطية ، وسوريا ، وإثيوبيا وما إليها .

وفي تلك البلدان يجد المرء فصائل دولية غير عادية مجمعة من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وليبيا - أي نفس الحكومات التي نسمعها تحدث عن المشكلة هنا - وفييت نام ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن جميع أجزاء الامبراطورية السوفياتية العالمية لتستخدم ضد المؤسسات الضعيفة والشعوب العزلاء نسبيا التي لا ترغب إلا في أن تترك وشأنها لتحل مشاكلها وتتمتع بتقرير المصير وتسعى الى تنمية بلادها . ان الحكومة السوفياتية وحلفاءها لا يعتمدون - ويجب أن يكون ذلك واضحا - على قوانين التاريخ أو على جاذبية الشيوعية لاجداث ما يسمى بالثورة أو لضممان استمرارها الذي لا رجعة فيه ، بل يعتمدون على التلاعب القيم واستخدام تكنولوجيا العنف .

وبصراحة ، فان الولايات المتحدة قد خفاق صدرها كما خفاق صدر هذه الهيئة في اعتقادي ، بالنداءات المتكررة من جانب نيكاراغوا لمناقشة الموضوع نفسه هنا في ظل نفس الظروف دون أن تقدم في أي مرة أدلة تزيد على ما سبق أن قدمته من أدلة لتأييد اتهاماتها المختلفة . والولايات المتحدة قد خفاق صدرها بجهود نيكاراغوا المتكررة للمجيء الى هذه الهيئة لالتماس الموافقة الدولية على حقها في ممارسة القمع في الداخل والتخريب في الخارج ، والتظاهر طيلة الوقت بأنها تسعى الى السلم . وهذه الجمعية تعرف الآن ، على ما آمل ، الكثير عن سعي نيكاراغوا الى السلم في أمريكا الوسطى ، وقد اتاحت فرصة على الأقل لزملائنا في الأمم المتحدة للالمام بذلك . وفي هذه الأثناء وطوال الوقت تعمل نيكاراغوا في أمريكا الوسطى لتدمير جيرانها عن طريق اقامة مخيمات تدريب للارهابيين ومستودعات للأسلحة وشحناتها . في ٢١ من أيلول/سبتمبر على سبيل المثال جاء في صحافة الولايات المتحدة أن القوات المناهضة للسندينية دمرت مخيما لنقل الأسلحة يستخدم من جانب السندينيين لتجهيز المفاورين السلفادوريين . وأنشطة شحن الأسلحة لم تكن خافية على شعوب المنطقة . وفي تشرين الأول/اكتوبر أيضا أي الشهر العاغي ، اكتشفت حكومة هند وراس أكثر من مائة مغاور دربو في كوبا وتسلبوا الى هند وراس

عن طريق نيكاراغوا بغرض البدء بعملية من هذا النوع في هندوراس أى عملية من النوع الذى وصفته توا .

وتدعي نيكاراغوا تأييدها لعملية كونتادورا ، ومع هذا آمل أن تكون هذه الهيئة قد أخذت علما بأنه كلما تبد و مجموعة كونتادورا على وشك احراز تقدم ، تأتي نيكاراغوا الى الأمم المتحدة ملتزمة بصورة أساسية تغيير المكان والشروع في بدايات جديدة تهدف الى عملية اجهاض لما توشك أن تتمخض عنه الأعمال الشاقة للـدول الأخرى المشتركة في أعمال الكونتادورا . ولقد حدث هذا مرة أخرى فقد حضرت نيكاراغوا الى هذه الهيئة مرارا لاتهام الولايات المتحدة بأنها على وشك شن غزو عسكري في نفس الوقت الذى تبد وفيه عملية كونتادورا ، في الحقيقة ، على وشك احراز تقدم نحو ضمان تعايش الدول في المنطقة آمنة من بعضها البعض بحيث تطمئن كل منها الى أن أحدا لن يسلمح الآخر أو يدمره وبحيث يصبح ذلك نمطا .

لقد أشير هنا مرارا في الأيام الأخيرة الى أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استعمال القوة ، وهو بالطبع يحظر ذلك ، وهذا نص بالغ الأهمية في ميثاق الأمم المتحدة ، لكن الاتحاد السوفياتي وكوبا ونيكاراغوا وأصدقاؤها يخصون أنفسهم باستثناء من هذا الحظر في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بحروب التحرير الوطني وهذا الادعاء باستثناء حروب التحرير الوطني من هذا الحظر يدفع به بصورة واضحة ومتكررة ، وقد دفع به بصورة متكررة واضحة من جانب المتحدثين باسم حكومة نيكاراغوا . ان استخدام القوة اذن من جانب الاتحاد السوفياتي والدول المتحالفة معه لا يوصف بأنه استخدام للقوة بل انه حرب للتحرير الوطني . ولكن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لا تقتضي أن تجعل الدولة من نفسها هدفا لا حول له ولا قوة ، وأن تتقبل الارهاب من جانب جيرانها ، وأن تدعى لاجتياحها من جانب شيء لا يعرف بأنه استعمال للقوة ، بل بأنه حركة تحرير وطني . فاما ألا تكون هناك استثناءات من

حظر استعمال القوة ، أو أن يمهد استثناء واحد السبيل الى استثناء آخر . ان ميثاق الأمم المتحدة يستهدف حماية السلم وحقوق الانسان . وما من دستور وضع لحماية السلم وحقوق الانسان يمكن أن يستخدم لتقويض هذه القيم . واذا انتهك جانب في نزاع القانون الدولي كما في ادعاء الحق بممارسة العنف باسم حركات التحرير الوطني ، فان للضحية أن تستعمل القوة لارغام الجانب الآخر على الامتثال لأحكام القانون الدولي .

وهذه الهيئة لا يمكنها أن تمنح نيكاراغوا الحق في قمع شعبها وفي زعزعة استقرار جيرانها . فما من هيئة لها هذا الحق ، وما من هيئة يمكنها أن تمنح هذا الحق . والذي تستطيعه هذه الهيئة ، وينبغي أن تفعله اليوم - وتأمل الولايات المتحدة أملا كبيرا في أن تفعله - هو أن تعمل بحزم لتأييد عملية كونتادورا بلا أية شروط مسبقة أيا كانت . ان عملية كونتادورا توفر أفضل الآمال الموجودة في العالم اليوم لحل سلمي للصراع الذي يجعل الحياة خطيرة في أمريكا الوسطى . ان عملية كونتادورا توفر أفضل الآمال لانهاء العنف وارساء الأسس لاعادة التعاون بين بلدان البرزخ وخاصة بلدان أمريكا الوسطى . ان عملية كونتادورا قد وضعت وثيقة للأهداف تسترعي الانتباه لمبادئ القانون الدولي التي تحكم أعمال الدول في مجالات تقرير المصير . وهي تؤكد المساواة السيادية للدول ، والتسوية السلمية للنزاعات ، ورفض استعمال القوة والتهديد باستعمالها ، وكذلك العنف والارهاب وجميع أعمال التخريب بكل أشكالها ، وتأييد المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالعدالة الاجتماعية . ان الدول التي وضعت هذه الوثيقة قد أكدت عزمها على تحقيق هذه الأهداف التي يبلغ عددها ٢١ هدفا بما يرمي الى تنمية المؤسسات الديمقراطية ، وتحقيق الانفراج ، وتخفيض التوتر في المنطقة ، وزيادة احترام الحدود الإقليمية ، وانهاء سباق التسلح وتصدير الارهاب والتخريب ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اننا نعتقد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها التزام رسمي بأن تكون قاطعة في تأييدها غير المشروط لعطية كونتادورا ، وهذا ما تفعله حكومة الولايات المتحدة ، ونود أن ندعو ونشجع كل الحكومات الأخرى الموجودة هنا اليوم على الانضمام إلينا في أعمالنا . كما نعتقد أن هناك خيارا واضحا بشكل غير عادي أمامنا اليوم ، وأمام هذه الهيئة في هذه المناقشة ، وهو ما أن نستطيع تعزيز السلام . وما أن ندعم استمرار حالة الافتقار إلى الأمن وأوضاع التخريب وسباق التسلح والطغيان في أمريكا الوسطى عن طريق تعميم الصراعات على مستوى العالم واتخاذ المواقف الأيديولوجية ، وزيادة حدة الخلافات . ونحن نأمل من قلوبنا أن تقرر هذه الهيئة تعزيز السلام وأن تفعل ذلك من خلال تأييد عطية كونتادورا تأييدا مطلقا .

السيد فيغيريرو (انغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك أوجه

شبه كثيرة فيما بين بلدان أمريكا الوسطى . فأغلبها من البلدان الصغيرة الفقيرة التي تشتد حاجتها إلى التنمية ، ووراؤها قرون من القمع والاستغلال والمقاومة البطولية للاستعمار والامبريالية ، فهي من بلدان العالم الثالث وهي بلدان غير منحازة ، وأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ، وأعضاء في الأمم المتحدة .

وقد واجهت هذه الكوكبة من البلدان الصغيرة العزلة في أمريكا الوسطى بشكل مستمر تهديدات ناجمة عن الاستخدام الفعلي للقوة من جانب جارتها العملاقة في الشمال . وآخر الأمثلة المأساوية على ذلك غزو غرينادا ، الدولة ذات السيادة ، واستمرار احتلالها . ولقد كان غزو غرينادا عدوانا " عالي الصوت " . وهناك بالمقابل أعمال أخرى " صامتة " من جانب الولايات المتحدة لا تقل عن العدوان المكشوف خطورة وغدرا وانهاكا لضحاياها وهي أعمال متواصلة لا تتوقف منذ سنوات وبخاصة ضد شعب وحكومة نيكاراغوا . فمنذ انتصر شعب نيكاراغوا بقيادة أبطال ساندينيسا في ١٩٧٩ ، ودمر بذلك أحد معاقل الامبريالية الغربية ، تعرضت نيكاراغوا للحصار من جانب الولايات المتحدة وتعرضت لمحاولات الابتزاز السياسي والاقتصادي ، والمحاولات السافرة والغفية الرامية إلى وعزعة الاستقرار وأعمال

استعراض القوة المتمثلة في المناورات البحرية التي تشمل اسطولا من السفن الحربية والآفا من أفراد قوات الولايات المتحدة المسلحة .

وفي مناطق أخرى ، يخوض الشعب نضالا باسلا لتخليص نفسه من جميع أشكال الاستغلال بينما تحاول القوى الامبريالية الابقاء على مواقعها ومصالحها في ذلك البلد . والنمط واحد في كل انحاء العالم الثالث . فالظاهرة الوحيدة التي لا تطبق الامبريالية أن تجد نفسها مواجهة بها ولا يمكن أن تقبلها ولا تستطيع أن تهزمها ، تتمثل في التطلعات الوطنية لشعب يود أن يختط مساره بنفسه ، ويرغب في السيطرة على موارده الوطنية والبشرية ، ويرغب في مواصلة النضال ضد كل شكل من أشكال القمع الاستعماري ، ويود أن يصبح غير منحاز بحق ، ويظل على استعداد للنضال ضد أى انتهاك لوحدة أراضيهِ وسيادته .

لقد أحيط المجتمع الدولي علما بواسطة شعوب امريكا الوسطى من خلال مثاليها هنا ، بما ترغب تلك الشعوب فيه ، وقد فعل ممثلو تلك الشعوب ذلك في مناسبات عدة ، واقترحوا ما ترى شعوب وحكومات المنطقة اجراءه من مفاوضات لحل مشاكلها . ويستصوب أن تؤيد الجمعية المبادرات الاقليمية التي تساندها المنطقة ذاتها ، وتؤيدها حكومات وشعوب آسيا وافريقيا وأوروبا ، أى الاطار الذى اقترحتة مجموعة كوندورا والذي يتيح أفضل الفرص لحل المشاكل الاقليمية مع الالتزام بالاحترام الواجب للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المعنية ومبادئ القانون الدولي .

وفي الوقت نفسه ، على الجمعية ان تدعو الى الوقف الفوري للمناورات البحرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ووقف التأييد الضخم الخفي المقدم لقوى زعزعة الاستقرار في المنطقة .

لقد أبدت حكومة وشعب نيكاراغوا رسميا الاستعداد للدخول في المفاوضات ، ويرغب وفدى أن يشيد بصفة خاصة بحكومة وشعب نيكاراغوا لموقفهما التقدمي ومقاومتها البطولية للضغوط غير المحتطة التي يتعرضان لها على كل الجبهات من جانب الدولة العظمى في الاقليم .

ومن جانبنا ، نحن الدول غير المنحازة ، ينبغي أن نتمسك بحزم بالتزامنا بمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم قبول الضغط الذي تمارسه دولة عظمى على البلدان الصغيرة في المنطقة .

ان الكفاح مستمر . والانتصار مؤكد .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : بفضل مبادأة من نيكاراغوا

تبحث الجمعية العامة بندا اضافيا هو من أهم بنود هذه الدورة بعنوان : "الحالة في امريكا الوسطى" .

ومما لا شك فيه أن مناقشة هذا البند جاءت في الوقت المناسب . فالوضع في أمريكا الوسطى وفي الكاريبي وفي غيرهما من البقاع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وهو تهديد مستمر يتفاقم ويتصاعد منذرا بالانتشار والاتساع . وقد جاء غزو غرينادا بمثابة الانذار بما قد يحدث في أمريكا الوسطى . ان أسباب التوتر في أمريكا الوسطى واضحة المعالم ، فهناك صراع ينعكس بشكل مأساوي ودموي على شعوب بلدان أمريكا الوسطى .

ومما لا شك فيه أن هذا الصراع ناتج عن سياسات الهيمنة والسيطرة التي تنفذ بالقوة من قبل الامبريالية الأمريكية . ان هذه السياسات هي انتهاك صريح للمبادئ التي كان يجب، وأقول كان يجب أن تحكم العلاقات الدولية ومن أهمها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها ومبدأ عدم المداخلة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومبدأ احترام ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها واختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يلائم أوضاعها ومراحل تطورها وثقافتها وتاريخها . ان هذه السياسات الأمريكية قد قوّضت حق الدول بالسواوة والاستقلال والسيادة . وأصبح اليوم ميثاق الأمم المتحدة والاعلان المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والشعوب وكذلك الاعلان الخاص بعدم جواز التدخل بجميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول أصبحت كلها عبارة عن أوراق تتظاهر في مهب الرياح العاصفة بها .

ان الأزمة الخطيرة التي تهدد أمن وسلام أمريكا الوسطى ، وتهز استقرار شعوبها ، تعود الى النزاع بين قوى التقدم الذي حققت نجاحات ومنجزات كبرى في تحرير مجتمعاتها من الاستغلال والتسلط الداخلي والتبعية الخارجية وبين القوى اللئيمة ذات النزعة الدمية التي تعمل بكل قدراتها على استعادة ما فقدته من امتيازات انتزعتها بالقوة من الشعوب المستضعفة المستغلة . وفي نفس الوقت تتصدى هذه القوى ، أى قوى العدوان ، بكل الوسائل وفي مقدمتها استخدام القوة العسكرية لحماية مؤسسات وبنى اقتصادية واجتماعية عرقية تمتص بلا وعي الخيرات الاقتصادية والطبيعية والبشرية لشعوب أمريكا الوسطى . ومع كل ذلك تلتصق بهذه الشعوب أوصاف تؤدى الأخلاقية الدولية عندما يطلق عليها اسم " جمهوريات الموز " أو تنعت هذه الدول بأوصاف أخرى تختلف باختلاف ما تنبته أراضي هذه الدول من محاصيل يحتاج اليها العالم وتستغلها الشركات الاحتكارية الأمريكية والشركات المتعددة الجنسية أبشع استغلال .

اننا نحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تفاقم الأزمة في أمريكا الوسطى ، وتأخذ هذه الأزمة أشكالاً مختلفة ، فهناك حروب أهلية وهناك حروب محلية وهناك عدوان أجنبي خارجي قائم فعلاً من جهة وكامن من جهة أخرى .

وسا لا ريب فيه بأن نيكاراغوا هي ضحية العدوان الأمريكي المباشر وغير المباشر ، هذا العدوان الذي تموله واشنطن وتحميه وتسلمه . وقد حذرنا منذ آذار/مارس ١٩٨٣ من أن هناك مؤامرة تحاك ضد شعب نيكاراغوا وضد حكومتها ، وبعد هذا التحذير اندرنا من مغبة تنفيذ المقامرة . وما القتال الدائر على حدود نيكاراغوا والذي تقوم به جماعات مرتزقة أو مضادة للثورة أو سوموزية ، وما أعمال التخريب للمرافق الحيوية لنيكاراغوا على أيدي المخربين زبانية الاسبريالية ، وما المناورات البحرية الأمريكية الواسعة النطاق التي جرت وتجري في مياه أمريكا الوسطى ، وما سياسة عرض العضلات والتهديد باستعمال القوة ضد نيكاراغوا بالذات ، ما كل هذه التظاهرات إلا خطوة أولية لارتكاب العدوان على شعب وحكومة نيكاراغوا لحرمان هذا الشعب من تحقيق منجزاته الكبرى في معركة بناء مجتمع متحرر من الظلم والاستغلال .

ومن الأمور التي نشمئز لها جميعاً ، أن يعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن جماعات المتطرفين في نيكاراغوا الذين يطلقون معونة سرية من وكالة الاستخبارات المركزية هم من المقاتلين من أجل الحرية ، الذين يعارضون حكومة خانت حسب ادعائهم أو ادعاء الرئيس الأمريكي مبادئ ثورتها . فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها ان ، انطلاقاً من منطق الجبروت ، بأنها هي التي تصنف الدول وتقيم منجزات الثورات ، في الوقت الذي تحارب فيه الثورة السندانية بكل ما أوتيت به من قدرات مرئية وغير مرئية . ولا تخجل الولايات المتحدة الأمريكية من أن تنعت عناصر مخابراتها بأنهم مناضلين من أجل الحرية ، رغم أن عملهم الأساسي هو التخريب وتقويض الأنظمة التقدمية . ان سلسلة جرائم وكالة الاستخبارات المركزية

معروفة لديكم جميعا ولا حاجة لنا لسردها في هذه المناسبة ، واننا في الشرق الأوسط نعاني من الأساليب الفتاكة التي تنتهجها عناصر المخابرات الأمريكية بالتعاون الكامل مع المخابرات الاسرائيلية ، ومع ذلك لا يتورعون في واشنطن عن تسميتها بأن عناصرها هم من المقاتلين من أجل الحرية ، وقد ذهب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى تبرير عملية المخابرات على أساس أنها حق ، فقد قال ، " انني أؤمن بحق بلد عندما يرى أن مصالحه تخدم على أفضل وجه في ممارسة الأنشطة السرية " .

اننا بوصفنا دولة غير منحازة ، نعلن من جديد التزامنا الكامل بمقررات مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز تلك المقررات المتعلقة بأمريكا الوسطى ، ولابد لنا في هذه المناسبة من الإشارة بأن واشنطن من خلال فطرتها وضعت نفسها في حالة مجابهة مستمرة مع بلدان عدم الانحياز التي نددت علنا في أكثر من مناسبة بالتدابير المتخذة ضد نيكاراغوا ومن هذه التدابير زعزعة استقرار هذا البلد بهدف تهديم نظامه وتهديده من جهة واستكمال هذا التهديد بغزو نيكاراغوا غزوا عسكريا . لقد بدا واضحا أن التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية أصبح القاعدة وليس الاستثناء . فسجل الولايات المتحدة طمعا بالشواهد على ذلك ، ويكفي أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر بأن حكومة واشنطن قد اعتدت على دول أمريكية حسب التسلسل الذي جاء في كلمة مندوب نيكاراغوا في مجلس الأمن ، واني نظرا لتأخر الوقت لن أقرأ هذا التسلسل ، تسلسل الرعب والعدوان الذي بدأ عام ١٨٤٨ واستمر حتى يومنا الحالي .

يبدو لنا أن العدوان هو أحد أوجه الديمقراطية الأمريكية ، فان لم يكن وجها لها فهو نزعة ، وان لم يكن نزعة ، فهو غريزة ، وهذا شيء خطير للغاية . صحيح أن جدول أعمالنا يشمل كل منطقة أمريكا الوسطى ، ولكننا يجب أن ندرك بأن نيكاراغوا هي أكثر الدول المهددة بشكل مباشر . ولقد وصف الاستاذ ريتشارد أولمان في مقال نشره في مجلة " الشؤون الخارجية " الفصلية عدد خريف عام ١٩٨٣ الأعراض الهاجسية ، وهي أعراض نفسية التي ابتليت بها العقلية الأمريكية ، فقد جاء في هذا المقال واستشهد :

" ان ادارة ريجان في حالة حرب مع نيكاراغوا ، وعلى غرار الحروب الاخرى التي خاضتها الولايات المتحدة منذ ١٩٤٥ ، فهي حرب غير معلنة . وهي أيضا حرب صغيرة . وليس هنالك جنود أمريكيين يطلقون الرصاص ، لكن الرصاص المصنوع في أمريكا ، الذي يطلق من بنادق مصنوعة في أمريكا ، يقتل أهالي نيكاراغوا . ولقد جعل رئيس الولايات المتحدة نيكاراغوا عقدة في سياسته الخارجية ، يظهر

ان الرئيس ومستشاريه معقدون تجاه نيكاراغوا ، وقد أصابت هذه العقدة الحكومة على كل المستويات .

وقد جاءت مندوبة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة السيدة كيرك باتريك بنظرية اضافية لتبرير العدوان عندما قالت في مجلس الأمن اثر العدوان على غرينادا مؤخرا ، وهي نظرية تقول ، وأقتبس بالانكليزية :

" ان حظر استخدام القوة الوارد في ميثاق الامم المتحدة حظر ظرفي وليس مطلقا .

واذا كانت هذه النظرية صحيحة في اطلاقها فاننا لا نجد ضرورة لميثاق الأمم المتحدة ، ولا للأمم المتحدة التي خلقت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي قيل عنها بأنها حرب وضعت حدا لكل الحروب .

ان النوايا العدوانية ضد نيكاراغوا ، وما رافقها حتى الآن من أعمال عدوانية وتظاهرات عسكرية في البحر والجو والبحر تتفاقم ، وذلك في الوقت الذي تعمل فيه نيكاراغوا بالتعاون مع دول مجموعة كونتادورا ما في وسعها لايجاد حل سياسي لمشاكل أمريكا الوسطى .

ان مذكرة الامين العام المعتمدة بالوثيقة S/1641 بتاريخ ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ لبرهان على وجود امكانات لموسسة لتحقيق تسوية سلمية ، وفق الاهداف المعلن عنها في مدينة بنما في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وان حكومتى لا تشك في قدرة الدول ذات العلاقة من أن تصل الى صيغة للتعايش فيما بينها بمنأى عن التدخلات الامريكية ، واننا ندعم الجهود التي يبذلها الامين العام تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم (٥٣٠) لعام ١٩٨٣ . كما ندعم مقترحات نيكاراغوا المقدمة بهدف ضمان السلام والأمن لدول أمريكا الوسطى ، المبنية على وثيقة الاهداف المشار اليها أعلاه .

ولكن نتائج اتصالات الامين العام للامم المتحدة ، وجهود دول مجموعة الكونتادورا تتوقف بشكل أساسي على تنازل الولايات المتحدة عن سياسة العنف والقوة ، والتهديد ،

وأن تتبنى هذه الدولة العظمى سياسة عقلانية وتتصرف كدولة مسؤولة بشكل يتفق مع مبادئ القانون الدولي .

ومن أهم هذه القواعد الامتناع عن اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها .
ان التعايش السلمي في أمريكا الوسطى ، واقامة علاقات ودية بين دولها لا يمكن أن يتم إلا اذا رفعت الولايات المتحدة يدها الثقيلة عن أمريكا الوسطى تاركة لشعوبها حق تقرير مصيرها بمنأى عن أعمال الارهاب والتخريب والمحاورة الاقتصادية والمقاطعة والعقوبات والتدخلات . ولكن البيئة الملوثة التي خلقتها الادارة الامريكية بعد عدوانها على غرينادا وما رافق ذلك من ازدياد النشاطات العسكرية الامريكية في منطقة الكاريبي وغيرها تحملنا على عدم التفاؤل بتوصل الأطراف المعنية الى حل يؤمن الاستقرار والسلم في هذه المنطقة من العالم .

ان التهديدات والاعتداءات الامريكية هو كونه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهي مترابطة . هناك حشود وعطيات تقوم بها قوات التدخل السريع الامريكية في منطقتنا تحت شعارات مضللة لا تخدع أحدا ، وقد شاركت هذه القوات في قصف المدن والقرى اللبنانية ، وقطلت الأبرياء .

ان الولايات المتحدة الامريكية ، حشدت أكبر أسطول منذ الحرب العالمية الثانية أمام شواطئ لبنان ، فهناك ٣٠ سفينة حربية ، اضافة الى حاملات طائرات و ٣٠٠ طائرة حربية متقدمة . وهناك بصورة أخص تصريحات للمسؤولين الامريكيين تتناغم مع تصريحات الاسرائيليين وكلها تنطوي على تهديد صريح ضد الجمهورية العربية السورية ، ولكن هذه التهديدات لا تخيفنا ، فاننا ندافع عن حقوقنا وكرامة أمتنا العربية ضد العدوان والهيمنة . واختتم كلمتي بلفت نظر الجمعية العامة بأن التوتر في الشرق الاوسط ترافقه زيادة في التوتر في أمريكا الوسطى . وان التوتر في أمريكا الوسطى يتزامن مع التوتر في الجنوب الافريقي ، واننا نستنتج من هذه المؤشرات بأن الامبريالية الامريكية والصهيونية العالمية والدول المتحالفة مع نظام الفصل العنصري في بريتوريا تعمل وفق مخطط متكامل لاعداء فرض الهيمنة على شعوب العالم الثالث أو الاستمرار في فرض الظلم على هذه الشعوب .

ومع ذلك ، فاننا على يقين بأن هذه المخططات ستفشل بفضل تضامن العالم الثالث ، وشعوب وبلدان العالم الثالث ضد قوى الاستغلال والاحتلال ، وقد حان الوقت أن تتخذ الجمعية العامة قرارات تجسد بشكل صادق ما تشعر به شعوبنا ، وقد حان الوقت للجمعية العامة أن تدين بشكل لا لبس فيه التآمر الأمريكي الصهيوني على بلدان أمريكا الوسطى وفي مقدمتها نيكاراغوا .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت الحالي بدراسة احد جوانب السياسة الامبريالية للولايات المتحدة ، التي تهدد السلم والامن الدوليين . والولايات المتحدة دولة تنتهج سياسة العدوان والضغط والابتزاز في كل مناطق العالم . في اوروبا ، تأخذ هذه السياسة شكل محاولات الابتزاز النووي تجاه دول الكومنولث الاشتراكي . وفي افريقيا ، تتخذ شكل تشجيع الاعمال الشبيهة باعمال العصابات الاجرامية التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا ضد شعوب القارة ، والاشراك المباشر في أحداث تشاد . وفي الشرق الاوسط ، تتخذ شكل العمليات العسكرية المشتركة مع اسرائيل ضد الشعوب العربية . وفي اسيا ، نشاهد الاعمال التخريبية في أفغانستان وكمبوتشيا . وكل هذا يعد بشكل عام تدخلا في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الاخرى في جميع مناطق العالم . هذه هي السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية . وهي تشكل تحديا مباشرا لجميع الدول ، وتتناقض تماما ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ونتيجة للأعمال العدوانية التي تمارسها امبريالية الولايات المتحدة تعرضت سيادة الكثير من البلدان وأمنها للتهديد ، لا سيما في أمريكا الوسطى ، كما تعرض سلم العالم للخطر . ولقد أدان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالفعل عدوان الولايات المتحدة الصارخ ضد غرينادا ، وطالب بايقافه على الفور .

ان القوات المسلحة للولايات المتحدة تقوم بانواع شتى من المناورات في أمريكا الوسطى منذ أكثر من عام ، بالاشراك المباشر لحاملات الطائرات الامريكية ، ومشاة البحرية ، تعبيرا عن الاستعداد للعدوان والوحشية وتهديدا لضحاياها المقبلين وشمة عمليات تخريبية ترتكب على نطاق لم يسبق له مثيل ضد البلدان التي لا ترضي سياستها الولايات المتحدة ، وخاصة كوبا ونيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية . وتنتهك الولايات المتحدة انتهاكا كاملا معايير القانون الدولي المعترف بها بشكل

عام ، وحقوق البلدان الأخرى ، كما هو واضح من بيانات الرئيس ريغان ، فيمما يتعلق بالسماح بأعمال تخريبية ضد البلدان الأخرى ، عندما يتلام ، ذلك ومسالح الولايات المتحدة ، ففي تلك المنطقة ، كما في مناطق أخرى من العالم ، تلجأ إدارة الولايات المتحدة الأمريكية من حين لآخر ، الى سلاح العقوبات الاقتصادية والحصار . ان الانظمة الديكتاتورية التي تمقتها الشعوب تفرض على هذه المنطقة ، وتبقى في السلطة بقوة حراب الولايات المتحدة الأمريكية ودباباتها وهراواتها وقنابلها المسيلة للدموع ، بالاضافة الى من يطلق عليهم اسم المستشارين الأمريكيين ؛ وفي كثير من الحالات بالحملات العسكرية المباشرة التي تجرّها الولايات المتحدة .

ولقد حدث مؤخرا تدهور خطير في الوضع في أمريكا الوسطى والكاربي نتيجة لزيادة استخدام الولايات المتحدة لقواعد ها العسكرية في اقليم بورتوريكو المستعمر وفي دول أخرى في المنطقة ، للقيام بأعمال تآديبية وتخريبية ضد بعض بلدان المنطقة . ان استمرار مثل هذه السياسة سوف يؤدي الى تصاعد حاد في التوتر .

ان أى تحليل محايد للأعمال التي يرتكبها البيت الابيض في أمريكا الوسطى أو في أية منطقة أخرى من العالم ، لا بد أن يستخلص منه فوراً أن واشنطن تتصرف بمقتضى سيناريو عدواني شرير محكم التخطيط . وبموجب هذا السيناريو تستخدم سلسلة كاملة من الاساليب البغيضة : التدخل والقتل والانقلاب والرشوة والفساد والكذب والتضليل على المستوى الحكومي ، والتخريب والابتزاز وما الى ذلك . وهذا المخطط ليس فظيماً فحسب بل واجرامي أيضاً ، ولا يمكن أن يتستر وراء أية تصريحات تطلقها الادارة الأمريكية وتدعي فيها الرغبة في تطبيع الاوضاع أو الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان . ان الولايات المتحدة لها تاريخ طويل من النفاق الذي تتسم به سياستها تجاه الشعوب الأخرى ، كما اشار الى ذلك هنا ممثل الجماهيرية العربية الليبية . وفي الواقع كان الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت اول من أعطى تعليمات صريحة في هذا الصدد ، اذ قال " تكلم بخفوت وببيدك عصا غليظة ، ولسوف تذهب الى بعيد " .

واذا ما حكمنا بما نقره في صحافة الولايات المتحدة فان كبار المسؤولين
الامريكيين لا يعترفون فحسب بل ويفخرون بحقيقة أن ادارة ريغان تستخدم وكالة
المخابرات المركزية لارتكاب أعمالها العدوانية والتخريبية ضد نيكاراغوا . ولقد جمعت
الولايات المتحدة بقايا النظام السوموزي الذي أطاح به شعب نيكاراغوا وزودتهم
بالأسلحة ، ودربتهم على القتل ، ثم أرسلتهم الى القواعد المقامة في هندوراس
وكوستاريكا فانطلقوا منها الى أراضي نيكاراغوا لارتكاب أعمال إجرامية . ونتيجة لذلك
يموت السكان المسالمون في نيكاراغوا ، وتدمر مستودعات الوقود ، وتشن هجمات على
المطارات . كل هذا كان من تدبير الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية
الامريكية . وطبقا لما ذكرته صحيفة " نيويورك تايمز " تضم القواعد الموجودة في
هندوراس من ٧ الى ١٠ الاف من الجنود ، وهناك ٣٧٠٠ من السفاحين في
قواعد بكوستاريكا ، تدعمهم وتساندهم الولايات المتحدة . لكن التشريع الأمريكي
يعتبر أن تمويل أو تدريب أو اعداد عطيات عسكرية ضد بلد في حالة سلم مع الولايات
المتحدة من الاعمال الاجرامية الخارجة على القانون ، ويعاقب عليها بالسجن ثلاث
سنوات . ونحن ، في حالة نيكاراغوا ، لا نتكلم عن تمويل أو اعداد عطيات عسكرية
بل عن عدوان مسلح واقع فعلا .

ان الحرب واسعة النطاق غير المعلنة التي تشنها الولايات المتحدة ضد
نيكاراغوا عن طريق عملائها المأجورين الذين ينيحون وينهشون بعضهم بعضا كالكلاب
في تقاطعهم على صدقات وكالة المخابرات المركزية ، محاولة لاستخدام القوة المسلحة
في ارجاع عقارب الساعة الى أيام دكتاتورية سوموزا الوحشية التي ساعدت الاحتكارات
الامريكية على نهب شعب نيكاراغوا ، وازاء عجزائها بالتبني عن تحويل نيكاراغوا
من مسار ثورة الساندينستا ، تهدد واشنطن الان بغزو مباشر من جانب القوات
الامريكية . لقد أرسلت وزارة الدفاع الامريكية عشرات من السفن الحربية الى ساحلي

نيكاراغوا على المحيط الهادى والمحيط الاطلسي . وتحت ستار التدريب ارسلت قوات طوارئ رئيسية تابعة لجيش الولايات المتحدة الى هندوراس لتقديم المساعدة المباشرة للعناصر السوموزية وتشكيلاتها . وكان رفض وزير الدفاع الامريكي كاسبر واينبرغر الاجابة على سؤال عما اذا كانت الولايات المتحدة تخطط لغزو نيكاراغوا ، سببا من اسباب القلق الذى شعر به الجميع .

ومن نيكاراغوا وغرينادا وبلدان اخرى نستخلص دروسا بشأن القيمة الحقيقية لما تتشدد به واشنطون عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، والمعايير الاخلاقية التي تستند اليها هذه الحكومة في اعمالها . فكل هذا اللغو يقرن بالقوة العسكرية الوحشية التي تمارسها الادارة الحالية للولايات المتحدة . فبمجرد ان تقوم شعوب مختلف البلدان بالتخلص من نير الاستغلال الامبريالي ، وتشعر في السير في طريق تنميتها الحقيقية المستقلة ، تصلح تلك البلدان مهددة .

ويتضح ذلك من حقيقة أن ما يسمى "بالقوى الديمقراطية" ، أى حماية نظام السلفادور الأمريكيين ، وهو النظام الذى وصفه الرئيس الأمريكى السابق كارتر ذاته بأنه قد يكون أشد النظم تعطشا للدماء فى العالم ، إنما هي قوى تضم تلقائيا الارهابيين وعصابات الموت المخضبة بالدماء التي قتلت الآلاف العديدة في ذلك البلد .

ان ما تدّعيه الولايات المتحدة الأمريكية من أن حكومتها تؤيد التوصل الى حل سياسي في أمريكا الوسطى هو قمة النفاق لأن تلك الحكومة تتجاهل وترفض في الواقع الرغبة التي أبدتها حكومتا كوبا ونيكاراغوا مرارا للتوصل الى تسوية سياسية وسلمية للحالة في تلك المنطقة ، بما يتماشى ومبادئ مجموعة الكونتادورا .

لقد اقترحت حكومة نيكاراغوا على الولايات المتحدة ابرام أربعة اتفاقات قد تؤدي الى تغيير الحالة في أمريكا الوسطى باتجاه السلم والأمن لجميع الدول . لكن الولايات المتحدة رفضت على الفور هذا الاقتراح السلمي من نيكاراغوا . ويوضح ذلك الموقف أن الولايات المتحدة تخرب الجهود البناءة التي تبذلها نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية وتعرب بصفاقة عن عدم اهتمامها بالتوصل الى تسوية سياسية للمشاكل في تلك المنطقة . وفي السلفادور ، على سبيل المثال تحبذ الولايات المتحدة صراحة الحل العسكري لا الحل السياسي للأزمة الداخلية في ذلك البلد ، وقد جمعت حوالي بليون دولار أمريكي من دافعي الضرائب الأمريكيين لمساندة عملائها في السلفادور . كما أننا لا نستطيع أن نستبعد امكانية أن تكون تيجان الغار المشكوك فيها التي وصفها العسكريون الأمريكيون على رؤوسهم لغرينادا العزلاء قد جعلت الآلة العسكرية الأمريكية في حالة تملل .

ان ما ارتكبته أمريكا في حق سيادة غرينادا قد نزع القناع الى الأبد عن وجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تعتمد بصورة سافرة على استخدام قواتها العسكرية لتحقيق أهدافها الامبريالية من خلال سحق البلدان الأخرى . وعلى سبيل المثال ، لم يكن من قبيل المصادفة ، بل على سبيل التلميح المتعمد ما فعلته "صحيفة نيويورك تايمز" فسي

تحقيقها عن الغزو الأمريكي لغرينادا عند ما نشرت ضمن ذلك التحقيق خريطة توضح توزيع القوات المسلحة الأمريكية في القواعد المختلفة المنتشرة في أنحاء العالم وأوردت بعد ذلك تصريحاً لمسؤول كبير في الإدارة الأمريكية جاء فيه : " ما جدوى المناورات واستعراضات القوة ما لم يكن بالوسع التخطيط لاستخدامها اطلاقاً ؟ " .

ان الأعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة تؤكد ما قاله الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى ، الرفيق يورى أندريهوف في بيانه المورخ ٢٨ آيلول / سبتمبر من أنه :

" اذا كانت لدى أى منا أوهام حول امكانية وقوع تحسن في سياسة الحكومة الأمريكية الحالية ، فان الأحداث الأخيرة قد بددت تلك الأوهام تماماً . فالحكومة الأمريكية في معرض سعيها الى تحقيق أهدافها الامبريالية تتعمد الى حد يجعلنا نتساءل الى أى مدى ستذهب واشنطنون قبل أن تتخطى النقطة التي ينبغى أن يتوقف عندها أى انسان عاقل " .

ان عزلة الولايات المتحدة العميقة على الساحة الدولية نتيجة لسياستها الخارجية العدوانية وأعمال قطاع الطرق التي ارتكبتها ضد غرينادا ، يمكن أن نراها واضحة بصفة خاصة في نتائج التصويت على القرار بشأن تلك المسألة في الجمعية العامة وما سبقه من مناقشات في مجلس الأمن . فباستثناء اتباعها في اسرائيل وشركائها في ذلك العمل الفادر ، لم تكن هناك بالكاد كلمة واحدة قيلت دافعا عما ارتكبه واشنطنون .

وينبغي أن يكون ما تبديه الولايات المتحدة صراحة من عدم اكتراث لرأى المجتمع العالمي ومطالبه مدعاة للقلق . لقد وجه رئيس الولايات المتحدة تحذيراً صفيقاً موداه أنه اذا ما حدث موقف مماثل لما حدث في غرينادا في مناطق أخرى ، فانه لن يصعب على الولايات المتحدة أن تهتك شيئاً مناظراً لما فعلته في غرينادا وأنه لا يرى سبباً يجعل الولايات المتحدة تتخذ موقفاً مغايراً .

واليوم نرى كيف أن المسئلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة قد صورت

نيكاراغوا بوصفها ثورة أخرى من بور الشر . ويد وأنها تتصور ، متى حكمنا بتلميحاتها ، أن الجمعية العامة ستغير الآن موضوع البند الوارد بجدول الأعمال الذي نبهت هنا ، وتقدم بدلا من ذلك تفويضا الى الولايات المتحدة بأن تدرب استخدام القوة المسلحة نيكاراغوا وكوبا وسائر الدول الأخرى التي ذكرتها في بيانها ، الذي كان مليئا بالكراهية ، وفي نفس الوقت القضاء أيضا على تلك البلدان غير المطيعة التي لم تؤيد عدوان الولايات المتحدة الأمريكية على غرينادا .

ولن يحدث ذلك بالطبع ، ولكنه يعطينا جميعا ما نفكر فيه ونتدبره بما في ذلك نظرة الاستعمار الجديد التي عبرت عنها السيدة كيركاتريك الى حركات التحرر الوطني ان الحكومة الأمريكية الحالية لديها رد واحد فقط على حركة التحرر الوطني الثورية . فإذا لم تجد العمليات السرية والمؤامرات والاغتيالات السياسية وعمليات الحصار الاقتصادي والحرب النفسية لن تتورع الولايات المتحدة أو تتردد لحظة عن الاساك بالعصى الغليظة واستخدام دبلوماسية البوارج . ولكننا نعلم أن الادانة العالمية - وهنا استخدم نفس كلمات رئيس الولايات المتحدة - لم تؤثر في موقفه أو تفقده شهية لتناول الافطار .

ان هذه العجرفة موقف شديد الخطورة بالنسبة لقضية السلم ، وسار الأحداث في أمريكا الوسطى دليل آخر على الحاجة الملحة لجبار حكومة الولايات المتحدة على احترام سيادة واستقلال البلدان الأخرى وجعلها تدرك أنه لا يجوز انتهاك حدود تلك البلدان وأنها يجب أن تكف عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ضد تلك البلدان وتتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية وألا تستهين بأهمية الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاعات ، وأن تحترم المساواة في الحقوق والواجبات الأخرى المعروفة عامة في مجال العلاقات الدولية .

وإذا لم نقف بصورة حاسمة في وجه التعنت العدواني للولايات المتحدة ، فلن نشعر دولة واحدة من البلدان غير المنحازة بالأمان اذا كانت سياستها لا تلائم البيت الأبيض . ولا يمكن أن نسمح للعالم بأن يشهد مأساة أخرى مثل غرينادا .

لقد أدانت البلدان غير المنحازة بحق التدخل العسكى للولايات المتحدة في
غرينادا وطالبت بوقفه فورا ولا انسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية من تلك الجزيرة .
كما دلت أيضا على تضامننا الراسخ مع نيكاراغوا ودعت الى انتهاء فوري لجميع التهديدات
والهجمات والأعمال العدائية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا . وطالبت بالرفع الفورى غير
المشروط للحصار الاقتصادى وانهاء جميع الأشكال المختلفة للضغط الموجهة ضد
من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأدانت التكثيف الذى حدث مؤخرا لذلك الحصار .

وقد اعلنت مرة اخرى تضامن حركة عدم الانحياز مع كوبا وتأييدها التام لمطلب كوبا العادل بأن تعيد الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في غوانتانامو والتعويض عن الضرر المادي الذي ألحق بالشعب الكوبي .

وتتضمن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية صوتها للمطالبة القوية من جانب الشعوب بأن تنهي الولايات المتحدة ممارستها للعنف الفج في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وغيرها من مناطق العالم . وتلك حتمية تاريخية .

السيد فوانه توان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود

ان أبدأ بياني حول الحالة في امريكا الوسطى بالتذكير بتاريخ هام في سجلات تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة . فقد اعلنت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في ٩ ايار/مايو ١٩٨٣ في مجلس الأمن :

" ان الولايات المتحدة لا تغزو البلدان الصغيرة الواقعة على حدودها . وليس هناك ما يدعو جيراننا لأن يشغلهم هذا الأمر . "

(S/PV.2431 ، ص ٥١)

وبعد ذلك ببضعة أشهر ، في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر على وجه الدقة ، نشرت ادارة الولايات المتحدة قوات مسلحة ضخمة ، برية ، وبحرية ، وجوية من أجل غزو واحتلال غرينادا ، وهو بلد مجاور اصغر وأضعف من الولايات المتحدة الامريكية بآلاف المرات ، سواء من حيث المساحة وكثافة السكان او من حيث المقدرة الاقتصادية والعسكرية .

ومرة اخرى يضطر العالم للاعتراف بأن ما يعلنه القادة الامريكيون من نوايا طيبة لا يتجسد في اعمالهم . ان العبارات الرنانة مثل " حماية المواطنين الامريكيين " و " الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية " و " الدفاع عن حقوق الانسان " الى آخره ،

الى جانب الاختلاقات السخيفة والشائعات الموجهة ضد البلدان الاخرى - والتي كررتها مندوبة الولايات المتحدة في هذه القاعدة بعد ظهر اليوم - ليست الا ذرائع زائفة يقصد بها تضليل الرأى العام والتمويه على أعمال التدخل والعدوان ضد استقلال وسيادة الشعوب وحققها في تقرير المصير .

وقد سعت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مستغلة تفوقها الاقتصادى والعسكرى ، لان تحقق ما تحلم به من هيمنة عالمية . وهي تعتبر السعي الى التفوق العسكرى المطلق من خلال سباق تسلح نووى وتقليدى محموم اكثر الوسائل فعالية لتحقيق ذلك . وخطورة ذلك بالنسبة لبلدان آسييا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، هي ان مثل هذا التفوق العسكرى المطلق قد استخدم في مناسبات عديدة ضد الشعوب التي تكافح من اجل تحريرها وضد البلدان التي ترفض الخضوع لاملاء الارادة الامريكى . وكانت غرينادا آخر اولئك الضحايا .

ان بلدان امريكا الوسطى والكاريبي هي الضحايا الازلية لسياسة الهيمنة والتوسع التي تمارسها جارتهم الكبرى في الشمال بحكم موقع تلك البلدان الجغرافى ومادامت الولايات المتحدة تعتبرها " حكرها الخاص " . وقد ضمت الولايات المتحدة جزءا كبيرا من اراضي المكسيك ، وحولت بورتوريكو الى مستعمرة وخلقت الظروف التي تمكن شركاتها الوطنية وعبر الوطنية من نهب الموارد الطبيعية للمنطقة واستغلال القوة العاملة لشعوبها . وتقوم هذه الدولة العظمى حاليا بحماية الدكتاتوريات الفاشية التي تمارس القمع الدموى ضد الشعوب التي تهب ضد الانظمة المستبدة التي تشكل جذور فقر تلك الشعوب . وفي السلفادور ، تزود الطغمة الحاكمة بالذلا والاراسلحة والمستشارين العسكريين بسخاء بغية اخماد كفاح شعب سلفادور البطولي تحت لواء جبهة فارابوندو مارتى والجبهة الثورية الديمقراطية ، ضد الاستغلال ومن اجل الديمقراطية والحرية .

وتواجه نيكاراغوا اليوم تهديدا مستمرا وخطيرا للغاية يتمثل في تدخل عسكري تقوم به بعض البلدان المجاورة عبر المحيط الهادى* أو المحيط الاطلسي . وتشن الولايات المتحدة حربا غير معلنة ضدها سوا* مباشرة او عن طريق عملائها ، لسبب وحيد هو ان شعب نيكاراغوا يرفض الخضوع لاملاء* الارادة الامريكي ويدافع بتصميم عن سيادته وحقه الديمقراطي الطبيعي ويدفع ثمنا لذلك كفاحا طويل النفس ، ينطوى على تضحيات كبرى ، ضد نظام سوموزا الدكتاتورى الدموى .

وقد استمع وفد بلادى باهتمام وعناية كبيرة الى البيان الهام الذى القاه السيد ميغل دى اسكوتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا ، ورسم صورة محزنة للحالة في بلاده وقدم لنا موجزا مقنعا لمبادرات السلم التي قامت بها نيكاراغوا والتي تهدف الى وضع حد للالة الحالية في امريكا الوسطى ، التي ترجع الى سياسات العدوان والتدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية . ويود وفد بلادى ان يؤكد لوزير خارجية نيكاراغوا ان جمهورية فييت نام الاشتراكية ، حكومة وشعبا ، ستواصل الوقوف بجانب الحكومة السندينية وشعب نيكاراغوا في تضامن لا يحيد .

ولقد مضى ما يقرب من ربع قرن منذ انتصار الثورة الكوبية ، دون ان يتخلى اولئك الذين تصوروا ان بإمكانهم قلب الوضع في ذلك البلد عن طريق مخططاتهم الشريرة . وهم يشددون الان قبضة الحصار الاقتصادي ويمارسون الضغوط بجميع انواعها ، بما في ذلك التهديد بالتدخل العسكرى . ولقد اتخذت حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة موقف المعارضة الوحشية لكوبا ، اولا وقبل كل شي* ، لان كوبا تجسيد حي للحرية الحقيقية والديمقراطية التي تستطيع اذكا* روح ملايين وملايين من المحرومين في انحاء العالم ، وثانيا ، لان كوبا تعتبر رمزا للتحالف بين البطولة الوطنية الثورية والاممية المنكره للذات في انقى اشكالها ، وهي على استعداد دائما لبذل التضحية الكبرى ، اما دفاعا عن استقلالها ولتقديم المساعدة

الاخوية للشعوب الاخرى التي تناضل من اجل التحرر الوطني والتعمير
سواء كانت في فييت نام ، أوفي انغولا ، اوفي غرينادا ، اوفي أى مكان
آخر .

ال الحالة في امريكا الوسطى خطيرة بصفة خاصة ، لان وزير الدفاع الامريكي أعلن بوقاحة ان مهمته هي ان يحرز نصرا عسكريا ، ويرسم بوضوح حدود " العالم الحر " في تلك المنطقة . ويتعين على المجتمع الدولي ان يتوقع الاسوأ من جانب اولئك الذين يحمون نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا والنظام الصهيوني لاسرائيل ، وكليهما من حلفائهم الاستراتيجيين ، والذين يعتقدون انهم يمكن ان يحرزوا النصر في " حرب نووية محدودة " .

لا بد من التذكير بانه بعد الحرب الفيتنامية قالت سلطات واشنطن انها يجب ان تتجنب التورط في " فييت نام ثانية " ، ولكن دون ان تتخلى عن استراتيجيتها الرامية الى الهيمنة العالمية . ومع ذلك ، فبعد بضع سنوات فقط انخرطت الادارة الجديدة للولايات المتحدة في مرحلة جديدة لسباق التسلح ، منتهجة سياسة عدوانية على أمل استعادة " المواقع التي فقدتها " منادية باستخدام القوة حينما وحيثما كانت متأكدة من النصر العسكرى . ويعد الغزو الاخير لغرينادا جزءا من تلك السياسة . وهكذا ، تكرر الولايات المتحدة ثانية ما فعلته قبلا ، فهذا العدوان وغيره من الانشطة العسكرية الاخرى تعتبر تكرارا للاعمال التي أدت الى نشوب حرب فييت نام .

ومع ذلك ، فقد انقضى العصر الذى كانت تستطيع فيه الامبريالية ان تملئ ارادتها ففي ايامنا هذه ، تزداد قدرة الشعوب على الدفاع عن حقوقها الوطنية والحفاظ على السلم أكثر من اى وقت مضى . والرأى السائد هو انه اذا ما واصلت قوى العدوان بعناد مغامرتها المتهورة في امريكا الوسطى ، فانها ستواجه حتما " فييت نام ثانية " في نصف الكرة الغربى . واذا ما شن المعتدون حربا واسعة النطاق ، فانها قد تتسبب في موت كثيرين من سكان المنطقة وتحدث دمارا واسع النطاق ، لكنها لن تتمكن اطلاقا من عكس مسار التاريخ او تؤثر في اصرار الشعوب على

وضع حد للسيطرة الامبريالية والانه نظام التي هي السبب الرئيسي لمعاناتها ، كما ان هذه الحرب لن تضعف تصميم تلك الشعوب على اختيار طريق التنمية الذي يناسبها . واذا ما تمادى المعتدون في غيهم ، فان مقاومة الشعوب سوف توقفهم عن ذلك بسرعة ، وسوف يمتنون بهزيمة ساحقة .

لقد اعلن مؤتمر قمة نيودلهي لحركة عدم الانحياز في معرض تحليله للحالة السائدة في امريكا الوسطى .

" ان امريكا اللاتينية تواجه ازمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة تمخضت في معظمها عن الهياكل التقليدية للقوى القمعية والهياكل الاقتصادية الوطنية التي تؤدي الى الفقر ، وعدم المساواة ، والبطس ، وساعد على تفاقمها التدخل بكل أنواعه الذي نهضت له تلك البلدان منذ نهاية القرن الماضي " . (A/38/132 ، ص ٤٧)

كما أكد أيضا :

" من جديد حق جميع شعوب المنطقة في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وحققها في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومواصلة التنمية الاقتصادية الخاصة بها بعيدا عن كل أشكال التدخل أو الضغط الخارجيين " . (المرجع نفسه ، ص ٤٩)

ان مؤتمر قمة نيودلهي ، وفي رفضه للحجج المثيرة للجدل لا ولئك الذين يصفون نضال شعوب امريكا الوسطى ، واجزاء اخرى من العالم ، ضد الامبريالية بانه " مواجهة بين الشرق والغرب " ، اعلن مؤتمر قمة نيودلهي :

" ان محاولة وصف نضال الشعوب من اجل الاستقلال والكرامة الانسانية وصفا خاطئا بأنه نضال يقع في اطار المواجهة بين الشرق والغرب ينكر على هذه الشعوب حقها في تقرير مصيرها وتحقيق امانها المشروع " .

(A/38/132 ، ص ١٥)

لقد اذانت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية بشدة - في الاعلان الذى ادلى به وزير خارجيتها في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر - العدوان على غرينادا ، وشددت على ان :

"العدوان الامريكى على غرينادا ادى ، جنبا الى جنب مع التصعيد الامريكى الجديد للتطويق ، والحصار والتخريب والتهديد بالعدوان ضد شعب السلفادور وجمهورية نيكاراغوا وجمهورية كوبا ، الى خلق وضع متوتر للغاية يهدد بصورة خطيرة سلم وامن شعوب امريكا الوسطى والكاريبي ".
ان بلادى تطالب الولايات المتحدة بوقف العدوان على غرينادا ، والانسحاب الفورى لجميع قوات الاحتلال من ذلك البلد ، وانهاء الحصار الاقتصادى وعمليات التخريب ضد كوبا ، ووضع حد نهائى لاعمال العدوان المسلح المباشر او غير المباشر أو عن طريق استخدام المرتزقة ضد نيكاراغوا ، وكذلك انهاء التدخل فى الشؤون الداخلية للسلفادور ووقف ارسال الاسلحة والمستشارين العسكريين الى ذلك البلد ، والى بلدان امريكا الوسطى الاخرى .

ان مبادرات السلم التى قامت بها بلدان مجموعة كونتادورا ، بما فيها اعلان كاتكون الخاص بالسلم فى امريكا الوسطى ، جهود تستحق الثناء وترمي الى ايجاد حل سلمى للامنة الحالية فى المنطقة ، وهى تحظى بتأييدنا التام . وبالمثل ، ترحب بلادى بحرارة بمقترح النقاط الست الصادر فى ١٩ تموز / يوليه ومشاريع المعاهدات التى قدمتها نيكاراغوا بهدف ضمان الامن المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول المعنية . وهذه المقترحات تثبت حسن نية حكومة نيكاراغوا ورغبتها فى ان تقدم اسهاما ملموسا نحو استعادة السلم والاستقرار فى ذلك الجزء من العالم .

ان الجمعية العامة تنظر الحالة فى امريكا الوسطى فى وقت استخدم فيه المعتدون حق النقض فى مجلس الامن ضد مشروع قرار يدين العدوان على غرينادا ،

ويضعون العوائق والعراقيل في طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي يوجه نداء عاجلا الى الدول المهتمة لان تتعاون تعاونا تاما مع مجموعة كونتادورا عن طريق حوار صريح وبناء لحل خلافاتها . فضلا عن ذلك ، فان كل الدلائل تدل على ان المعتدين يستعدون استعدادا محمولا لمغامرة عسكرية جديدة ضد نيكاراغوا هذه المرة . وفي مواجهة هذا الوضع الخطير للغاية ، يتعين على المجتمع الدولي ان يتخذ تدابير عاجلة ملحة ولموسة لادانة المعتدين وتكبير اياديهم ، وتأييد المقترحات البناءة التي ذكرتها توا ، والتي قدمت من نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا ، وتشجيع الحوار القائم على أساس المساواة في السعي من اجل حل سلمي شامل لمشاكل امريكا الوسطى والكاريبى .

ان الوفد الفيتنامي على أهبة الاستعداد لتقديم تأييده الراسخ لمشروع قرار يعتمد في الجمعية العامة تحقيقا لهذه الغاية .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مر السنوات الماضية ، راقبت النمسا التطورات في منطقة امريكا الوسطى بقلق متزايد حيث تعددت الانتهاكات لحقوق الانسان ، وتزايد تدخل القوى من خارج المنطقة ، واستشرت أعمال العنف واستخدام القوة مما اسهم في تصعيد التوترات الموجودة في المنطقة .

وقد أعرب الامين العام في مذكرته الى مجلس الامن بشأن الحالة في امريكا الوسطى عن الرأى القائل بان الوضع السائد حاليا في منطقة امريكا الوسطى ، نظرا لطبيعته وامكانيات تدهوره ، يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين . لذا ، كان من المناسب ان يدرج مجلس الامن الحالة في منطقة امريكا الوسطى ضمن مداولاته .

وفي قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) بتاريخ ١٩ ايار/ مايو ١٩٨٣ ذكر المجلس بعدة مبادئ هامة مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأشار الى انها ذات أهمية خاصة . وقد أشار المجلس في هذا الصدد الى التزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وحدها ، وعدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها ، وباحترام تقرير الشعوب لمصيرها والاستقلال القائم على السيادة لجميع الدول . وهذه في الواقع هي المبادئ الأساسية التي تحكم السلوك المنظم للمعاملات الدولية . وبالتالي فان تنفيذها الفعال ذو أهمية خاصة للتطورات المقبلة في أمريكا الوسطى .

ان ادراج بند بشأن الحالة في أمريكا الوسطى في جدول أعمال الجمعية العامة ، قد أتاح الفرصة للنمسا لتعرب مرة أخرى عن وجهات نظرها وطقها العميق بشأن التطورات في هذه المنطقة . وفي حزيران/ يونيه قام السيد أروين لانك وزير خارجية النمسا بإصدار بيان علني أبرز فيه أن حل مشكلات المنطقة لا يمكن التوصل اليه الا بالوسائل أسبابها الجذرية ، مثل التخلف الاقتصادي والظلم الاجتماعي والاستقلال والقمع السابقين ، وأكد أن أي نهج لبحث الموقف في أمريكا الوسطى يعمل على تبسيط هذه المشكلة باعتبارها مجرد مواجهة ما بين الشرق والغرب أو مجرد مسألة مناطق نفوذ أو أيديولوجيات متنافسة تبتعد عن النقطة الأساسية ويتسبب في تدهور الموقف . ومن وجهة نظرنا فان هذه الأزمة لا يمكن أن تحل بوسائل عسكرية ولا يمكن فرض الحل من الخارج ، وانما يمكن التوصل الى الحل من خلال اجراء مفاوضات حرة بين كل الأطراف المعنية مباشرة . وتشعر الحكومة النمساوية بارتياح خاص تجاه المبادرة التي اتخذتها مجموعة كوندورا ، بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا والمكسيك لتحقيق تسوية سلمية للأزمة من خلال المفاوضات والمشاورات . ونحن سعداء ان نعرف أن هذه الجهود كثفت في الأسابيع الماضية ، مما أدى الى تحقيق تقدم ملموس ، لفتح باب الحوار ما بين الدول المعنية ومعها . وتأمل النمسا أن تصبح وثيقة الاهداف التي اعتمدت بشكل مشترك من قبل وزراء

خارجية مجموعة كونتادورا ودول أمريكا الوسطى الخمس الأساس الجيد لجهود بناءة أخرى . وهذه الوثيقة تعرّف المبادئ الأساسية لاحتلالات الحل وكذلك للمجالات المحددة للمفاوضات . ومن بين المبادئ التي تشتملها تلك التي ذكرنا بها في مجلس الأمن عندما اعتمد قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) . أود أن أشدد بشكل خاص على مبدأ عدم التدخل ودعم العدالة الاجتماعية وتعزيز تعدد الآراء بأشكاله المختلفة ، والفعالية الكاملة للمؤسسات الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها . ان بدء المفاوضات بغية تطويع الأهداف وتحديد ما وردت في هذه الوثيقة يمكن في نظرنا أن توفر المكنيات للتوصل الى سلام في هذه المنطقة .

وفي هذا الصدد فان التدخل العسكري الأخير الذي وقع في جزيرة غرينادا سبب لنا قلقا عميقا . فمن حيث المبدأ ، ترى النمسا أن استخدام الوسائل العسكرية لحل نزاعات سياسية لا يمكن أن يكون له ما يبرره تحت اية ظروف ، ومن ثم فقد عارضت النمسا تدخل القوات الأمريكية وقوات دول أخرى في غرينادا ، وصوتت مؤيدة للقرار ٣٨ / ٧ الذي اتخذته الجمعية العامة ، الذي أعرب ضمن جملة أمور أخرى عن عميق الأسف للتدخل المسلح في غرينادا ، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولا استقلال تلك الدولة وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وبالتالي فان النمسا تشاطر الطق الذي أعربت عنه بلدان كثيرة في أمريكا الوسطى والجنوبية من أن التدخل في غرينادا سيؤدي الى صعاب اضافية بالنسبة للجهود الجارية ليجاد حل سلمي دون تدخل أجنبي وذلك بالنسبة للنزاعات التي تقسم أمريكا الوسطى .

وكما أوضحنا بالفعل ، فان التوصل لتحقيق هذا الهدف سيتطلب ازالة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الظالمة الموجودة في المنطقة ويجاد الظروف التي تسمح لكل المجموعات الاجتماعية بأن تشترك في التقدم الاقتصادي لبلدانها وتسمح لكل القوى السياسية بأن تشترك بفعالية في العملية السياسية

ان النمسا على قناعة راسخة بأن النزاع المسلح لا بد وأن يحل محله الحوار والمفاوضات ، والجهود التي تبذل في هذا الاتجاه تستحق نتيجة لذلك دعم المجتمع الدولي . ونحن نأمل بالفعل أن يمكن تنفيذ هذه الجهود دون تدخل أجنبي أو عراقيل ، وأنها ستكسب القوة الدافعة وتؤدي في النهاية الى وضع حلول تتفق وحقائق هذه المنطقة دون أية عواقب ناجمة عن الصراع بين الشرق والغرب ، وتؤدي بالتالي الى ايجاد السلام والعلاقات التي تتسم بالانسجام في أمريكا الوسطى . ولا بد من أن نمكن كل دول المنطقة من أن تقيم منتمات ديمقراطية حقيقية وتحافظ عليها . ان النموذج البارز الذي حققته كوستاريكا يحظى باعجابنا لأنه يؤكد على أن تعدد الآراء واعمال حقوق الانسان ، وتحقيق التنمية الاجتماعية ، يمكن التوصل اليها والحفاظ عليها رغم الظروف الصعبة السائدة في أمريكا الوسطى بصفة عامة . وكما حدث في الماضي ، سوف تستمر النمسا في المساهمة من خلال هذه الاجراءات على كافة المستويات لتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي لتحقيق التطورات السلمية والتقدم الاجتماعي وتعدد الآراء الديمقراطية في المنطقة .

السيد نيمينغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن
الاسبانية) : طيلة الدورة الماضية للجمعية العامة والعام الماضي ، لم تكف حكومة الجمهورية الدومينيكية عن التعبير أمام المجتمع الدولي عن انشغالها العميق نتيجة للأزمة التي تجتازها منطقة أمريكا الوسطى . وطوال تلك الفترة لم تكف عن التعبير بصورة واضحة عن استمرار اقتناعنا القوي بأن ايجاد حل للأزمة يمكن أن يكون متاحا وقويا اذا ما تحقق نتيجة لحوار وتفهم سياسي بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، ومن هنا ، فان من الضروري بمكان أن ننشئ الظروف لاجاد هذا المناخ من الثقة ولايجاد ارادة حقيقية للدخول في حوار بناء بين الأطراف المعنية . وهذا الجانب من الأزمة قد بدأ لحسن الحظ في الظهور ويجب أن نعترف كذلك بأن العمل القيم الذي قامت به مجموعة الكونتادورا يمثل مساهمة أساسية في هذا المجال .

ان مجرد الحيلولة دون حدوث انفجار واسع من المحتمل ان يشمل المنطقة كلها ، هي واحدة من أكثر الخدمات قيمة التي أدتها مجموعة الكونتادورا لقضية السلام . ان الجانب الذي أشير اليه أصبح ينطوي على المزيد من الأمل والوعود باجتماع رؤساء دول مجموعة الكونتادورا في كانكون في المكسيك في شهر تموز/يوليه .

ان اعلان كانكون باعتباره وثيقة مرموقة تتضمن توجيهات عامة صالحة وأساسية لتحقيق السلام في المنطقة ، قد أدى الى زخم جديد لأنشطة كونتادورا والدليل على ذلك ، نتيجة اجتماع المجموعة بوزراء خارجية كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا الذي عقد في بنما في ايلول/سبتمبر . وقد وضعت وثيقة بالأهداف اتخذت **اطارا** لاختصاصاتها اعلان كانكون الخاص بالسلم في امريكا الوسطى واستلهمت منه مع اقتراحات أخرى ليست أقل صلاحية وحظيت بقبول كل الأطراف ، وقد تصبح ، بناءً على ذلك ، أساسا للتفاهم في مفاوضات مقبلة . اننا نأمل أن تؤدي تلك الوثيقة المتضمنة الأهداف الى خطوط ارشادية واضحة وقيمة للتصرف في الحالة الموجودة .

وتوجد الآن ناحية أخرى في الحالة في امريكا الوسطى تشير لدينا أشد القلق ، ونعتقد **أن على المجتمع الدولي** أن يوليها كل الاهتمام . اننا نشير - وأعتقد ان ذلك واضح - الى تزايد خطورة الحالة العدائية وسباق التسلح والتدخل الأجنبي المتزايد في الشؤون الداخلية ، وهي من اختصاص بلدان امريكا الوسطى دون سواها . وهذه الصورة القائمة التي تتناقض بشدة مع الجانب الآخر الذي تناولته لتوى ، يبدو فيها اتجاه مستمر الى التدهور .

وازاء هذه الحالة الخطيرة ، فاننا نشارك تماما موقف رؤساء الدول الموقعة على اعلان كانكون الذين قالوا " ان استخدام القوة ليس بالنهج الذي يؤدي الى حل التوترات الكامنة وانما يؤدي فقط الى تفاقمها " . (A/38/303 ، ص ٢)

وهكذا ، ففي سعينا لايجاد حل سلمي للأزمة السائدة في المنطقة ، من الضروري للمبادئ الأساسية للنظام القانوني الدولي أن يعاد التأكيد عليها وتدعيمها . وعلاوة

على جميع هذه المبادئ التي تضمن التعايش المتحضر المتناسق بين الامم ، بما في ذلك عدم التدخل وتقرير المصير والمساواة السيادية للدول ، ينبغي الالتزام بعدم السماح باستخدام أراضي دولة لارتكاب أعمال العدوان ضد دول أخرى ، وبالتعددية العقائدية ، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية الصراعات الدولية ، واحترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية والتعاون من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وفي هذا السياق ، نود أن نشير الى البيان التالي الذي القاه وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الدومينيكية اثناء المناقشة العامة في هذه الدورة حيث ذكر :

"ويستند فكر اعلان كانكون في جوهره على التفاهم السياسي بين دول الاقليم الذي يقوم على احترام مبدئي عدم التدخل وحق تقرير المصير للشعوب ، كما يتضمن بالضرورة دعم المؤسسات الديمقراطية وضمان مراعاة حقوق الانسان ووضع برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى العدالة الاجتماعية" .

(A/38/PV.21 ، ص ٥٦)

وأما في أن تؤدي هذه المرحلة الجديدة في عملية صنع السلام التي بدأت باعداد وثيقة الأهداف ، الى اتخاذ تدابير ملموسة ترمي الى النهوض بالانفـراج والقضاء على بؤر الصراع في المنطقة ، وانشاء الآليات والاجراءات الصائبة للتوصل الى تحقيق هذه الأهداف ، نكرر مرة أخرى امتناننا وتأييدنا للعمل الذي تضطلع به مجموعة الكونتادورا التي تحظى بأكبر تقدير وتشجيع من حكومة الجمهورية الدومينيكية .

وختاما ، فاننا نؤكد من جديد استعدادنا المستمر للاسهام في المهمة النبيلة لاستعادة السلام بالطرق السلمية من أجل حسم الصراعات كتعبير عن اخلاصنا الذي لا يتزعزع لتحقيق السلم ، وتعبير مخلص عن أخوة أمريكا اللاتينية وتضامنها .

السيد كولا فيتش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية يساورها بالغ القلق حول تكثيف التوتر في أمريكا

الوسطى . وفي هذا الصدد ، أعربنا عن قلقنا اثناء المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة على لسان غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لأنه كنتيجة جهود لمنع التنمية الديمقراطية الحرة للشعوب في تلك المنطقة ، كانت هناك زيادة في الخطر الناجم عن اندلاع صراع مسلح من شأنه أن يؤدي الى معاناة لا حصر لها لا لملايين السكان المحبين للسلم في منطقة امريكا الوسطى فحسب ، بل ومن شأنه أيضا أن يخلق تهديدا خطيرا للسلم العالمي . وقد احتفظت تشيكوسلوفاكيا تقليديا بعلاقات طيبة مع الغالبية الساحقة لبلدان امريكا الوسطى . وهذه العلاقات تقوم على المنفعة المتبادلة والاحترام ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . والضرورة الأساسية للتنمية الناجمة لتلك البلدان هي أنها ينبغي ان تتمكن من تنفيذ برامجها الاجتماعية الرامية الى تصفية التخلف المجحف تاريخيا من جانب تلك المستعمرات السابقة ، وكسر اغلال تبعية الاستعماريين الجدد على الامبريالية العالمية ، وأساسا من خلال تقوية اقتصاداتها .

والاقتصادات الوطنية الحيوية التي هي أقل اعتمادا على السوق العالمية التي تتحكم فيها الشركات عبر الوطنية والتي يتم ادراجها موضوعيا في عملية الاندماج في اطار المنطقة المذكورة ، ضرورة لتحسين قدرات تلك البلدان لكي تدافع عن تراثها الثقافي الوطني ضد تد مير الاستعمار لثقافتها ، وبذلك تتمكن شعوب تلك البلدان من ان تقدم اسهامها الفردي في تحقيق تقدم عالمي باعتبارها متساوية بالتشارك .

ولذلك فان تشيكوسلوفاكيا لا تقدم الدعم المعنوي الكامل لجهود الدول من أجل التحرر فحسب ، بل تقدم وتتيح لتلك الدول ، وفقا لرغباتها ، التكنولوجيا التي تساعدها على استخدام مواردها . ونحن نقدم لها أيضا المساعدة لتدريب العاملين الفنيين على المستويات المطلوبة . ان هذا الموقف المبني في سياسة تشيكوسلوفاكيا الخارجية ليس مجرد تكيف مع الوقت ؛ انه مسار طويل المدى لا يتزعزع قد أدرج في عدد من المعاهدات والصكوك الأخرى ذات الصبغة القانونية التي أبرمت مع مختلف الحكومات في هذه المنطقة . ولذلك نرفض رفضا قاطعا بيانات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي أن التوتر الشديد الحالي والخطر في الحالة في أمريكا الوسطى راجع الى توسع الشيوعية . فالأمر على العكس تماما ، فنحن نؤيد بالكامل موقف الأغلبية الساحقة في المجتمع العالمي وهو موقف تبناه عدد من الحكومات ، بغض النظر عن المبادئ السياسية التي تنتهجها ، بما في ذلك الرأي العام وآراء الشخصيات السياسية الواقعية في الولايات المتحدة ذاتها ، وكلها ترى ان السبب في التوتر في أمريكا الوسطى راجع الى رغبة حكومة الولايات المتحدة في الحفاظ بكل الوسائل المتاحة على نط علاقات العنف القائمة على اخضاع البلدان في هذه المنطقة لنظامها الاقتصادي ومصالحها السياسية الاستراتيجية .

ان حكومة الولايات المتحدة تشن حربا غير معلنة ضد نيكاراغوا كما لو كانت تدافع عن الديمقراطية . وبهذه الطريقة فان الرعب الفاشيستي للدكتاتور سوموزا لم يحل دون منح مساعدة غير محدودة لنيكاراغوا طالما كانت تلك الدولة تلعب دور الشرطي المدافع عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . والسبب في تفسير مسلكها تجاه هذه الدولة هو أن نيكاراغوا قررت بحرية ، وفي ضوء تجربتها التاريخية الذاتية ان تختار هيكلها الاجتماعي بنفسها . ان حكومة الولايات المتحدة تحاول جاهدة منع ذلك وتطلق العنان لخدماتها الخاصة الموجودة في هذه المنطقة ، وتمكنها من دعم الطفلة ليلفوا مناصب القيادة في الأنظمة السياسية في البلدان المجاورة . وبهذا ، وعلى أساس التناقضات تتمكن من اشارة المنازعات القديمة واطلاق العنان لمنازعات جديدة . ان الشرط الموضوعي المسبق لازدهار بلدان هذه المنطقة هو التعاون والصداقة فيما بينها .

ان حكومة ريغان تمول وتسليح القتل والارهابيين لكي يدمروا التراث القومي والقواعد الاقتصادية التي أنشأها شعب نيكاراغوا ، ويحولوا بذلك بين الحكومة وبين الاستمرار في برامجها الاجتماعية . ان الولايات المتحدة تخرب التنمية في نيكاراغوا عن طريق ادامة عدم الاستقرار في توريد المواد مثل الطاقة والمواد الغذائية الأساسية وهكذا . وهي تحاول بهذا حرمان الحكومة من تأييد الجماهير الوطنية . وتأكد حقيقة ان حكومة الولايات المتحدة قررت بأية وسيلة ممكنة تصفية الحكومة التقدمية في نيكاراغوا والتي تتمتع بتأييد الشعب بأسره ، يمكن ان نتبينه في رفضها العنيد ان تدخل في المفاوضات التي اقترحتها حكومة نيكاراغوا لتسوية الاختلافات في علاقاتهما المتبادلة .

ان الولايات المتحدة تسعى الى أهداف مشابهة في السلفادور ، حيث اتخذ موقف الجماهير الوطنية شكل نضال مسلح ، كنتيجة للظروف الاجتماعية غير المحتملة ، وذلك بعد استنفاد كل الأدوات السياسية . وهنا أيضا تلوح بالتهديد في جدالها حول ما يسمى بالتوسع الشيوعي ، بينما يناضل الشعب في سبيل الحصول على مطالب العيش الأولية وفي سبيل حقه الأول وهو الحق في الحياة . لقد حولت حكومة الولايات المتحدة السلفادور في الواقع الى محمية تتدفق اليها الأسلحة والأدوات الأخرى للابقاء على الأمر الواقع القائم في أيدي اجهزة القمع الحكومية لأن الأمر الواقع مفيد للولايات المتحدة . وهنا أيضا ، يقال انه لصالح الدفاع عن الديمقراطية ، بغض النظر عن عشرات الألوف من الأشخاص ، والحكومة الحالية للولايات المتحدة تحاول عبثا ان تصرف الرأي العام في العالم وفي بلدها عن هذا ، وهي لا ترغب في وضع حد لاراقة الدماء ، رغم ان حركة المقاومة الوطنية الموحدة تقتصرح التفاوض . ومن المحال ان نطلب من جبهة التحرير القومية فارابوندو مارتى ، والجبهة الثورية الديمقراطية ان يلقي اسلحتهما ويدخلا الانتخابات في ظل ظروف يكفي فيها مجرد الاشتباه في التعاطف مع الحركة التقدمية لأن يكون أساسا لاصدار حكم الموت ليكون من يعدم عبءة للآخرين . ان تشيكوسلوفاكيا ترى ان ما تطالب به جبهة التحرير القومية السلفادورية والجبهة الثورية الديمقراطية من الدخول في مفاوضات دون شروط أولية واقامة حكومة مؤقتة على أساس

التشيل النسي ، وتطهير الجيش من العناصر الفاشيستيّة، ومنع المزيد من نشاط فرق الموت
يعتبر استجابة للشروط المعينة، ونحن نؤيد هذا تماما . وهنا فان تشيكوسلوفاكيا مقتنعة
أيضا بان تسوية مشكلة السلفادور هي احدى الخطوات الهامة صوب التسوية السلمية للحالة
في امريكا الوسطى بصفة عامة .

ان السبيل الى تسوية سلمية للحالة في أمريكا الوسطى يمكن ان نجده في المقترحات البناءة التي قدمتها نيكاراغوا وكوبا . كما أن هذه المقترحات المفيدة للغاية وردت أيضا في الوثائق الرسمية لحركة عدم الانحياز . وفي هذا الصدد ، ترى تشيكوسلوفاكيا أن الجهود المخلصة التي يبذلها رؤساء حكومات المكسيك ومنما وكولومبيا وفنزويلا للتوصل الى تسوية سلمية للوضع المتوتر في أمريكا الوسطى ، جهود مفيدة بشكل غير عادي وتتطلب الأخذ بها بشكل عاجل ، وهي جهود تؤيدها تشيكوسلوفاكيا بقوة .

وفي رأينا ، ان الاعلان الذي اعتمد في كانون والذي يدعو الى السلم في أمريكا الوسطى يعتبر ذا أهمية بالغة . لقد أكدت الحكومات في هذا الاعلان على أنه لا يمكن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى الا اذا كان هناك احترام للمبادئ الأساسية للتعاضد بين الأمم ومبادئ عدم التدخل ، وتقرير المصير ، والمساواة في السيادة بين الدول ، والتعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحرية التعبير الحقيقي عن ارادة الشعب .

لكن جهود الولايات المتحدة لمعاونة وتعزيز المجموعة الديمقراطية في أمريكا الوسطى من أجل تنمية التعاون بين الأنظمة الرجعية في ذلك الاقليم في مواجهة الحكومة الثورية في نيكاراغوا ، ومحاولات الولايات المتحدة ضرب حركات التحرير في المنطقة ، تشكل مصدرا للقلق العميق . كما أن أحداث غرينادا الأخيرة تصوير حي للطريقة التي تستخدم بها حكومة الولايات المتحدة الحالية المنظمات الاقليمية لتحقيق أهدافها الاستعمارية والامبريالية . ان تلك الحكومة لا تأخذ في حسابها المصالح المشروعة لتلك الحكومات وشعوبها ، ولا تبالي بصوت المجتمع الدولي ولا بالمعايير الأساسية للقانون الدولي .

وفي ظل الملايسات القائمة ، فاننا نلاحظ أيضا الجهود الدوامة التي يبذلها رئيسا دولة وحكومة نيكاراغوا لاعادة البناء الوطني فيما يتعلق بحسم المسألة المعقدة لأمريكا الوسطى وفقا لتوصيات مجموعة كونتادورا كخطوة هامة جدا الى الامام . كما أن تخلي حكومة نيكاراغوا للتعمير الوطني ، في المرحلة الحالية من هذا الوضع المعقد والذي ازداد تعقيدا

بالعدوان الابريالي ، عن موقفها الأصلي بشأن المفاوضات الثنائية بين الحكومات المعنية في النزاع وقبلها فكرة اجراء مثل هذه المفاوضات على أساس متعدد الأطراف ، انما هو دليل على رغبة نيكاراغوا الصادقة في وضع حد للتصعيد بالغ الخطورة للتوتر في تلك المنطقة ، من أجل الحيلولة دون تعرض شعب نيكاراغوا وشعوب بلدان معنية في النزاع أيضا لمزيد من الآلام .

ان حكومة تشيكوسلوفاكيا تأمل أن تبدي حكومة الولايات المتحدة ، لصالح السلم العالمي ، نفس القدر من الحكمة على الأقل وتنتهي عدوانها وتدخل في المفاوضات على الفور . وفي اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء بمعاهدة حلف وارسو الذي عقد في كانون الثاني /يناير من هذا العام ، طالبت اللجنة ببدء هذه المفاوضات على الفور اقتناعا منها بأن تلك المفاوضات هي السبيل الوحيد للتوصل الى حل عادل للمسائل الدولية الحالية .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٠